



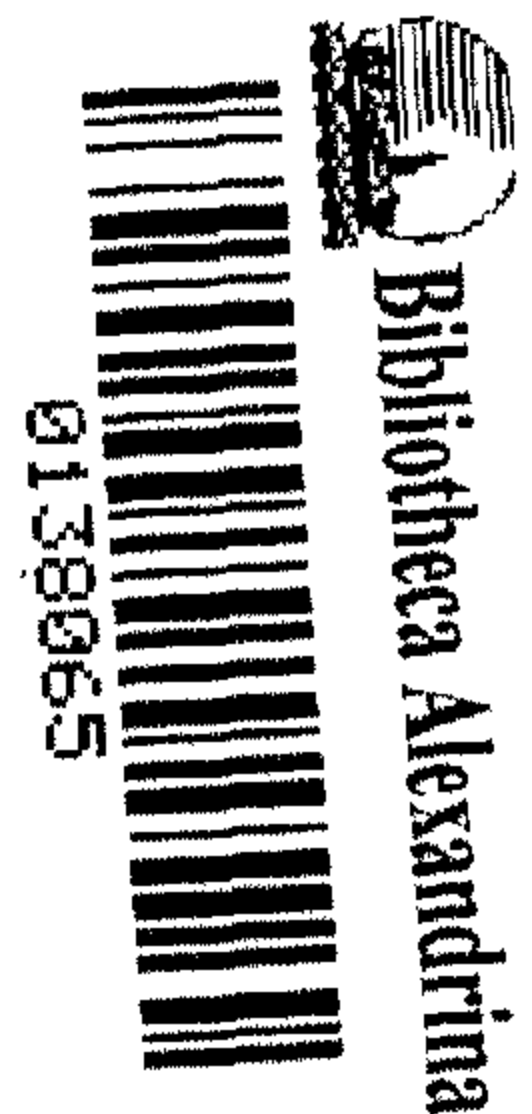
الهيئة العامة  
لشئون المطابع الأميرية

القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥

بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات  
الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والاستطوانات  
وأشرطة التسجيل الصوتي ولائحته التنفيذية  
وقوانين وقرارات وزارية أخرى

الطبعة الأولى

البث ٢٥٠ قرش



القاهرة  
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٨٨





## جمهورية مصر العربية

### القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥

بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات  
الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والاسطوانات  
وأشرطة التسجيل الصوتي ولائحته التنفيذية  
وقوانين وقرارات وزارية أخرى

الطبعة الأولى

إعداد ومراجعة

محمد أحمد محمد جاد

حامد محمد علي

المحاميان

القاهرة  
مكتبة المطبعة العامة

١٩٨٧



## إهداء الخزانة

### تقديم

يسر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية أن تقدم لجمهور المتعاملين معها هذا الكتاب الجديد الذى يتضمن القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى وكذلك مجموعة قوانين وقرارات وزارية متنوعة المتعلقة بهذا القانون .

والهيئة إذ تقدم هذا الكتاب لتأمل أن تكون قد أسهمت فى نشر الثقافة لجمهور المتعاملين معها .

والله ولى التوفيق

رئيس مجلس الإدارة

رمزى السيد شعبان



## الفهرس

### صفحة

#### أولا :

- القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات  
الفايوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة  
التسجيل الصوتى ... .. ٣
- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ... .. ٩
- قرار وزير الارشاد القومى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم  
٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ... .. ١٩
- قرار وزير الارشاد القومى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن ندب بعض الموظفين  
وتحويلهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ٢٥
- قرار وزير الارشاد القومى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الواجب تحصيله  
طبقا لأحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ... .. ٢٦
- قرار وزير الارشاد القومى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٥ بتحديد رسم الرقابة على  
الأشرطة السينمائية ... .. ٢٧
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٦٩ بنقل اختصاصات وزارة الثقافة  
المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ... .. ٢٩
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن استثناء هيئة الاذاعة  
من أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ... .. ٣٠
- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ... .. ٣١

#### ثانياً :

- القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن منع الأحداث من دخول دور السينما وما  
يمثلها لمشاهدة ما يعرض منها من الأشرطة السينمائية وغيرها ... .. ٣٥
- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ ... .. ٣٧
- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذ القانون رقم ٤٢٧ لسنة  
١٩٥٤ ... .. ٣٩

( و )

صفحة

- ثالثاً : مجموعة قوانين وقرارات وزارية أخرى متنوعة ... .. ٤٢
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ بنقل اختصاصات إدارة شؤون السينما بوزارة الثقافة والإرشاد القومي إلى مؤسسة دعم السينما ... .. ٤٣
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم مؤسسة دعم السينما ... ٤٤
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢٠ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم إنتاج الأفلام التسجيلية والتصويرية بالجهات الحكومية ... .. ٥٠
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الرسوم الخاصة بدعم السينما ... .. ٥٢
- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية ... .. ٥٧
- قرار وزير الاعلام والثقافة رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن القواعد الأساسية للرقابة على المصنفات الفنية ... .. ٦٣
- قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم العروض السينمائية ... ٦٨
- قرار وزير الثقافة رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم استيراد الأفلام الأجنبية ... ٧٣
- قرار وزير الثقافة والتعليم والبحث العلمي رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن الأوراق والمحركات والمستندات التي تخضع لرسم الترخيص السينمائية ... .. ٧٧
- قرار وزير الدولة للثقافة الاعلام رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية ... .. ٨٠
- قرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الرسم الذي يحصل عند فتح ترخيص الرقابة بعرض الأفلام المستوردة داخل البلاد ... .. ٨٤
- قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ بشأن عدم عرض الأفلام السينمائية بطريقة الفيديو في المقاهي ... .. ٨٧



## ( أولا )

القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥  
بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية  
ولوحات الفانوس السحري والأغاني  
والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات  
وأشرطة التسجيل الصوتي  
ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار  
وزير الارشاد القومي رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥



### قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥

لتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى  
والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والأسطوانات و أشرطة  
التسجيل الصوتى(\*)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات  
رئيس الجمهورية ؛

وعلى ما آرتاه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومى ،

#### اصدر القانون الآتى

مادة ١ — يخضع للرقابة الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات  
والمنولوجات والأغاني والأشرطة الصوتية والأسطوانات أو ما يماثلها وذلك بقصد  
حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

مادة ٢ — لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الإرشاد القومى ؛

(أولا ) تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الإستغلال .

( ثانيا ) تسجيل المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها . بقصد  
الإستغلال .

---

( \* ) الوقائع المصرية فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ — العدد ٦٧ مكرر ( د ) .

( ثالثاً ) عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها  
فى مكان عام .

( رابعاً ) تأدية المسرحيات أو الأغانى أو المنولوجات أو ما يماثلها فى مكان عام .

( خامساً ) إذاعة المسرحيات أو الأغانى أو المنولوجات أو ما يماثلها .

( سادساً ) بيع الأشرطة الصوتية أو الأسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع .

( سابعاً ) تصدير المصنفات المبينة فى الفقرات السابقة إذا كان قد تم

تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها فى مصر .

مادة ٣ — يشمل الترخيص الوارد فى البند أولاً من المادة الثانية الترخيص بتسجيل  
ما تضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة وفى البند ثانياً الترخيص بتأدية  
وإذاعة المصنف المرخص بتسجيله وبيع المصنف المسجل وفى البند ثالثاً الترخيص  
بتأدية وإذاعة ما يتضمنه المصنف المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة .

مادة ٤ — ( أ ) يطلب الترخيص بخطاب مسجل بعلم الوصول .

( ب ) يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تبث فى طلب الترخيص خلال  
ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ويعتبر الترخيص ممنوحاً إذا لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبينة  
فى الفقرة السابقة .

وتسرى الأحكام السابقة على طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة ولا يترتب  
على منح الترخيص أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالمصنف المرخص به .

مادة ٥ — يسرى الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره بالنسبة إلى التصوير  
أو التسجيل ولمدة عشر سنوات بالنسبة إلى العرض أو التأدية أو الإذاعة ويجوز  
للسلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجهات التى يعمل فيها بالترخيص ولمدة شهر بالنسبة  
إلى التصدير ولا يسرى إلا بالنسبة للدولة أو الدول المبينة فيه .

مادة ٦ - يجوز لذوى الشأن أن يتقدموا بطلب لتجديد الترخيص لمدة أخرى قبل إنتهاء المدة المحددة في المادة السابقة بثلاثين يوما على الأقل ويجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تفصل في هذا الطلب قبل نهاية مدة الترخيص بخمسة عشر يوما وإلا اعتبر الترخيص مجدداً لمدة أخرى مساوية لمدته السابقة .

مادة ٧ - لا يجوز للمرخص له :

( أولا ) إجراء أى تعديل أو تحريف أو إضافة أو حذف بالمصنف المرخص به .

( ثانيا ) استعمال ما قرره السلطة للقائمة على الرقابة استبعاداً من المصنف المرخص به في الدعاية له .

مادة ٨ - يجب على المرخص له :

( أولا ) أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الإعلانات التي تصدر عن المصنف المرخص به .

( ثانيا ) أن يطبع ترخيص عرض الأشرطة السينمائية على شريط خاص لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ مم إذا زاد وزنها على ١٠ ك ج أو على مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى .

( ثالثا ) أن يطبع على لوحات الفانوس السحري رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها .

( رابعا ) أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الأسطوانة على الأسطوانة نفسها .

( خامسا ) أن يعرض شريط الترخيص بعرض الأشرطة السينمائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

مادة ٩ - يجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق إصداره في أى وقت إذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك ولها في هذه الحالة إعادة الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم .

مادة ١٠ — تفرض رسوم على كل ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون ويصدر قرار من وزير الإرشاد القومى بالإتفاق مع وزير المالية والإقتصاد بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص المصنف المطلوب الترخيص به وعن منح الترخيص وعن تجديده .

مادة ١١ — تعنى من الرسوم المصنفات الخاضعة للرقابة التى تقدم عنها طلبات الترخيص من :

(أ) الجهات الحكومية .

(ب) المجالس البلدية ومجالس المديریات .

(ج) المؤسسات العامة .

مادة ١٢ — يجوز التظلم من القرارات التى تصدرها السلطة القائمة على الرقابة إلى لجنة تشكل من :

(١) مدير عام مصلحة الإستعلامات أو من يندبه لذلك . . . . رئيسا .

(٢) مندوب من مجلس الدولة يندبه رئيس إدارة الفتوى  
والتشريع المختصة ... ..  
أعضاء { (٣) رئيس نقابة السينائيين أو من يختاره مجلس النقابة ...

مادة ١٣ — يرفع التظلم إلى اللجنة مينا فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم فى مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه مشفوعا بالمستندات والأدلة المؤيدة لوجهة نظره وبالإيصال الدال على دفع مبلغ التأمين الذى يحدد بقرار يصدره وزير الإرشاد القومى ويرد هذا المبلغ إذا صدر قرار اللجنة بالموافقة على جميع طلبات المتظلم ويجوز أن يحضر المتظلم اجتماعات اللجنة أو ينيب عنه محاميا فى ذلك أو أن يقدم لها مذكرات مكتوبة .

ويجوز للجنة أن تستدعى من تشاء من موظفى السلطة القائمة على الرقابة لمناقشتهم فى موضوع التظلم أو أن تكلف خبيرا بوضع تقرير على نفقة المتظلم ويجب عليه فى هذه الحالة أن يودع مبلغا تحدده اللجنة بخزينة مصلحة الإستعلامات بصفة تأمين لأتاعب الخبير ولا تلزم بما يرد فى تقريره .

مادة ١٤ - يجب على اللجنة أن تفصل في موضوع التظلم خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم إليها وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون قراراتها نهائية وتبلغ إلى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه .

مادة ١٥ - يعاقب كل من صور شريطا سينمائيا بقصد الإستغلال بدون ترخيص بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل من مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض أى مصنف من المصنفات المنصوص عليها فى البند ثالثا من المادة الثانية من هذا القانون بدون ترخيص وفى هذه الحالة يعاقب بالعقوبات ذاتها كل من موزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام الذى يعرض به .

مادة ١٦ - يعاقب كل من خالف أحكام الفقرات ثانيا ورابعا وخامسا وسادسا من المادة الثانية بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه باحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم بمصادرة المصنف موضوع المخالفة ويعاقب بالعقوبة ذاتها مدير المكان العام الذى نجلت أو أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة .

مادة ١٧ - يجوز فى الأحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين الحكم بغلق المكان العام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التى استعملت فى ارتكاب المخالفة .

ويجوز بعد إثبات المخالفة وتحرير المحضر اللازم وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع بالطريق الإدارى مع ضبط موضوع المخالفة وترفع الدعوى فى هذه الحالة إلى محكمة المواد الجزئية الواقع فى دائرتها المكان العام خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الوقف ويفصل فيها على وجه السرعة .

مادة ١٨ - يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا ويترتب على الحكم بالإدانة فى مخالفة أحكام المادة الثامنة اعتبار الترخيص ملغى .

مادة ١٩ - يصدر وزير الإرشاد القومى قرارا بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون ويكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائى كما يكون لهم الحق فى دخول الأماكن العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

مادة ٢٠ - تفصل السلطة القائمة على الرقابة فى طلبات الترخيص أو تجديد الترخيص التى تقدم إليها عن مصنفات لم تكن خاضعة قبلا للرقابة أو رخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه ؛ ويجوز خلال هذه المدة عرض هذه المصنفات أو تأديتها أو إذاعتها أو عرضها للبيع أو بيعها ما لم تصدر السلطة القائمة على الرقابة قرارا يحرم ذلك بالنسبة لها وفى هذه الحالة يجب أن يوقف العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع فورا إلى أن يبت فى طلب الترخيص .

مادة ٢١ - بلى كل حكم يخالف هذا القانون :

مادة ٢٢ - على الوزراء تنفيذ هذا للقانون كل فيما يخصه ولوزير الإرشاد القومى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

صدر بديوان الرئاسة فى ١٣ المحرم سنة ١٣٧٥ . ( ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ ) .



## المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥

أخذاً بما يجرى عليه العمل في جميع الدول من بسط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية ، ونظراً لما لها من أثر كبير في نفوس المشاهدين والمستمعين وهبوط المستوى الفني لبعض الأغاني والمنولوجات والأفلام السينمائية والأسطوانات والمصنفات الفنية الأخرى ولقصور الأحكام القانونية التي أوردتها لائحة التيارات الصادرة في ١٢ / ٧ / ١٩١١ وعدم كفايتها للإحاطة بكافة أحكام الرقابة وعجزها عن مسايرة التطور ، ورغبة من وزارة الإرشاد القومي في رفع المستوى الفني للمصنفات التي تخضع للرقابة وفي تمكين السلطات القائمة عليها من خلق رقابة واعية رشيدة متطورة ؛ فقد رأت الوزارة أستصدار القانون المرافق وهو يقوم على المبادئ التالية :

( أولاً ) تحديد الغرض من الرقابة بحماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

( ثانياً ) عدم تدخل الرقيب في مرحلة إعداد المصنف إلا في الحالات التي يتكلف فيها هذا الإعداد مصاريف باهظة قد تضيق على طالب الترخيص إذا ما رفضت الرقابة إخراجه إلى الجمهور .

( ثالثاً ) حلول بعض التراخيص محل البعض الآخر في الحالات التي يتفق فيها ذلك مع الأغراض المقصودة من هذا القانون .

( رابعاً ) تحديد مدة للفصل في طلبات منح التراخيص أو تجديده وتحديد مدة أخرى لاعتبار الترخيص ممنوحاً أو مجدداً إذا لم تعترض فيها الرقابة على ذلك .

( خامساً ) تحديد مدة لسريان الترخيص بحيث يكفل للرقابة الإتصال في مدة معقولة بالمصنفات المرخص بها .

( سادساً ) جواز سحب التراخيص إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك .

( سابعاً ) جواز التظلم من قرارات الرقابة أمام لجنة استئنافية .

( ثامناً ) وضع مواعيد قصيرة للفصل في الدعاوى والمعارضات الناشئة عن تطبيق هذا القانون ووضع عقوبات مشددة لمن يخالف أحكامه .

وتقرر المادة الأولى منه مبدأ الرقابة نفسه والغاية منها وتحدد على سبيل التمثيل المصنفات الخاضعة للرقابة .

والأغراض المقصودة من الرقابة هي المحافظة على الأمن والنظام العام وحماية الآداب ومصالح الدولة العليا .

وأثر الأمن والنظام العام والآداب معروف ، أما ما قصده المشرع من مصالح الدولة العليا فهو ما يتعلق بمصلحتها السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدول . كما تحدد المادة الثانية من القانون الحالات التي يجب الحصول فيها على ترخيص سابق من وزارة الإرشاد القومى .

وتنص الفقرة الأولى منها على تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال أى بقصد تحقيق الربح من عرض الشريط السينمائى على الجمهور ، ويخرج من حكم هذه الفقرة الأفلام التى يصورها الأفراد أو السياح أو الأفلام الثقافية وما يماثل ذلك من أشرطة سينمائية لا يقصد من تصويرها الإستغلال .

وتنص الفقرة الثانية على تسجيل الأغاني والمنولوجات أو المسرحيات أو ما يماثلها بقصد الإستغلال . ويقصد بالتسجيل الصوتى بأى وسيلة من الوسائل كما أن معيار الخضوع للرقابة هو قصد الإستغلال وبذلك يخرج من نطاق هذه الفقرة للتسجيل الذى لا يقصد به ذلك .

وتنص الفقرة الثالثة على عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها فى مكان عام . والرقابة فى هذه الحالة أوسع من الرقابة المنصوص عليها فى الفقرات السابقة إذ أن فى خروج المصنف الخاضع للرقابة من مرحلة التحضير والإعداد إلى حيز العرض ما يجعله أكثر خطرا إذا ما تضمن أى مخالفة للآداب العامة أو النظام العام .

ولذلك يجب الحصول على ترخيص العرض ما دام سيتم فى مكان عام سواء قصد بهذا العرض الإستغلال أم لم يقصد منه ذلك . ويخرج من نطاق هذه الفقرة العرض الذى يتم فى الأماكن الخاصة كالمنازل .

وتنص الفقرة الرابعة على تأدية الأغاني أو المنولوجات أو المسرحيات أو ما يماثلها في مكان عام والتأدية تشمل الغناء أو الإلقاء أو التمثيل حسب الأحوال أو ما يماثل ذلك من أعمال تستتبع إيصال الصنف إلى سمع الجمهور أو بصره في مكان عام .  
ويخرج من نطاق هذه الفقرة التأدية التي تتم في الحفلات التي تقام في الأماكن الخاصة كالأفراح التي تقام في المنازل .

وتنص الفقرة الخامسة على إذاعة المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها ويقصد بالإذاعة عن طريق اللاسلكي أو عن طريق إدارة اسطوانات تتضمن الصنف الخاضع للرقابة عن طريق ميكروفون أو الغناء المباشر في ميكروفون سواء كان ذلك في مكان عام أو في مكان خاص ما دامت الإذاعة ستصل إلى الجمهور ولا يوجد تعارض بين حكم هذه الفقرة وأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ والخاص بمكبرات الصوت إذ أن الترخيص الذي يصدر من المحافظة أو المديرية بناء على أحكام هذا القانون هو الترخيص باستعمال أو تركيب مكبرات الصوت لأغراض محددة .

أما الترخيص بالإذاعة بناء على أحكام القانون المرافق فهو ترخيص موضوعي يتضمن الترخيص بموضوع الإذاعة نفسها ويجب الحصول مع ذلك على ترخيص باستعمال المكبر طبقاً لأحكام القانون الخاص باستعمال مكبرات الصوت .

وتنص الفقرة السادسة من هذه المادة على بيع الأشرطة الصوتية أو الإسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع ويخضع لهذه الفقرة الأغاني والمنولوجات والمسرحيات وما يماثل ذلك إذا ما تم إعدادها وتحضيرها وإخراجها في صورة مصنفات مسجلة دون الحصول على ترخيص بما تتضمنه سواء أتم هذا الإعداد في مصر ولم يرخص بتسجيله أم أعد في الخارج واستورد بيعه في مصر .

ولما كانت من بين الأغراض التي هدف إليها القانون حماية سمعة البلاد ، ومصالحها العليا فقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على وجب الحصول على ترخيص عند تصدير أي من المصنفات المذكورة في الفقرات السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها في مصر ولا تفرقة هنا بين مصنف وآخر فسواء قصد بتصديره الاستغلال في الخارج أم قصد بذلك الاستعمال الشخصي أو غرض آخر ، ففي كل هذه الحالات يخضع المصنف للرقابة عند تصديره .

وقد تبين أنه سترتب على تنفيذ المادة الثانية من القانون أن تزدوج الترخيصات أو تتعدد دون موجب لذلك في بعض الحالات فقضت المادة الثالثة بأن يتضمن الترخيص الصادر عن تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الإستغلال — الترخيص كذلك بتسجيل ما يتضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة كالأغاني مثلا وسواء كان التسجيل بغرض الإذاعة للمصنف المسجل أثناء عرض الفيلم أم كان بغرض استغلاله بطريقة أخرى فإن الترخيص بالتصوير يتضمنه .

وتقضى الفقرة الثانية بأن الترخيص بتسجيل أى من المصنفات الواردة في الفقرة الثانية من المادة الثانية يشتمل على الترخيص بتأدية أو إذاعة المصنف المرخص بتسجيله كما يتضمن الترخيص ببيع المصنف المسجل ويبرر ذلك أن الترخيص بالتسجيل يقصد به استغلال المصنف المسجل بعد ذلك ، ويقصد بهذه الفقرة أن يجوز للمغني أن يؤدي الأغنية المرخص بتسجيلها مثلا في مكان عام أو أن يذيعها باللاسلكي أو أن تذاع من اسطوانة على الجمهور أو تباع هذه الأسطوانة للجمهور .

وتنص الفقرة الثالثة على أن الترخيص بالعرض المنصوص عنه في الفقرة الثالثة من المادة الثانية يتضمن الترخيص كذلك بتأدية أو إذاعة ما يتضمنه المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة فيجوز للمغني بناء على هذه الفقرة أن يؤدي الأغاني والمنولوجات التي يتضمنها الفيلم إذا ما رخص بعرضه في مكان عام أو أن يذاع الفيلم نفسه أو ما يتضمنه من الأغاني والمنولوجات أو ما يماثلها عن طريق اللاسلكي أو عن طريق مكبر الصوت إذا ما رخص باستعماله .

وواضح أن أحكام المادة السابقة لا تحتاج لترتيبها إلى قرار من السلطة للقائمة على الرقابة بل تترتب بحكم القانون .

وتنص المادة الرابعة على أن يطلب الترخيص بخطاب مسجل بعلم الوصول وأنه يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تثبت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب وعلى اعتبار للترخيص ممنوحا إذا لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة ، كما تنص على أن تسرى الأحكام على طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة .

ونظرا لما قد يثور من نزاع على الملكية الأدبية أو الفنية أو حق استغلال المصنف المرخص به مما قد تقحم فيه السلطة القائمة على الرقابة أو يستند في جسامه على الترخيص الصادر منها مع أن المقصود بهذا الترخيص مجرد السماح بعمليات معينة لمصنفات محدودة دون بحث في مدى الحقوق التي تتعلق بها فقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه لا يترتب على منح الترخيص أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالمصنف المرخص به .

وقد وضعت هذه المادة بحيث توفق بين حق طالب الترخيص في استصداره معرفة قرار الرقابة بالرفض في مدة معقولة وبين حق الدولة في الرقابة وضرورة منح الموظفين المختصين فسحة من الوقت تسمح لهم بأداء واجباتهم خصوصا إذا لوحظ تعدد المصنفات التي تخضع للرقابة وتعدد بالعمليات التي تراقب بناء على أحكام هذا القانون .

ونظرا للتطور السريع للحوادث ولتغير الظروف التي قد يصدر فيها الترخيص بحيث يعتبر مخالفا للآداب العامة والنظام العام ما لم يكن كذلك من قبل فقد حددت المادة الخامسة من القانون مدة سريان الترخيص .

فحددت مدة سنة لسريان الترخيص بالتصوير أو التسجيل من تاريخ صدوره وبحق هذا التحديد غرضها آخر للمرخص له على سرعة القيام بالتصوير أو التسجيل .

كما نصت على سريان الترخيص بالعرض أو التأدية أو الإذاعة لمدة عشر سنوات من تاريخ صدوره ، كما أجازت للسلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجهات التي يعمل بها فيه . وعلى سريان الترخيص بالتصوير لمدة شهر من تاريخ صدوره ، ولا يسرى هذا الترخيص إلا بالنسبة للدولة أو الدول الميمنة فيه وذلك لأن ما يتلاءم مع عادات وظروف دولة ما قد لا يتلاءم مع عادات وظروف دولة أخرى بحيث يسىء إلى مصلحة البلاد تصدير المصنف إلى غير الدولة أو الدول التي سمح بالتصدير إليها .

وتنص المادة السادسة على أحقية أصحاب الشأن في التقدم بطلب لتجديد الترخيص ، كما حددت مدة خمسة عشر يوما يجب فيها على السلطة القائمة على الرقابة أن تبت في هذا الطلب ، كما نصت على أن الترخيص يعتبر مجددا إذا مضت المدة السابقة دون أن تعترض على التجديد .

ويحدد الترخيص في هذه الحالة بموافقة السلطة القائمة على الرقابة على التجديد لمدة مساوية للمدة الأصلية التي يسرى فيها . وقد قصرت المواعيد في هذه الحالة لسبق عرض المصنف على السلطة القائمة على الرقابة عند الترخيص به لأول مرة .

ونصت المادة السابعة على عدة واجبات على المرخص له وقد قصد بهذه الواجبات تسهيل عمل الموظفين المختصين بالتفتيش عن المصنفات غير المرخص بها من جهة وكفالة العلانية للترخيص من جهة أخرى .

وتنص الفقرة الأولى من هذه المادة بأنه يجب على المرخص له أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الإعلانات التي تصدر عن المصنف المرخص به وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع أنواع الإعلانات المطبوعة أو المصورة أو المذاعة أو غيرها .

وتقضى الفقرة الثانية بوجوب طبع ترخيص بعرض الأشرطة السينمائية على شريط لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ ملميمتر والتي يزيد وزنها عن عشرة ك . ج . أو عن مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى .

كذلك أوجبت الفقرة الثالثة على المرخص له أن يطبع على اللوحات الزجاجية للفانوس السحري رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها ، كما أوجبت الفقرة رابعا عليه أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الأسطوانة على الأسطوانة نفسها ، ومن الواضح أن كل هذه الإجراءات تتم على نفقة المرخص له .

وأوجبت الفقرة الخامسة عرض الترخيص بعرض الأشرطة السينمائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

كذلك نصت المادة الثامنة في الفقرة الأولى منها على ألا يجوز للمرخص له إجراء أى تعديل أو تحريف أو حذف أو إضافة في المصنف المرخص به ، ويجب تبعا لذلك أن يتم إجراء التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع أو التصدير بالحالة التي وافقت عليها السلطة القائمة على الرقابة .

كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على عدم جواز استعمال الأجزاء أو الصور التي استبعدتها الرقابة في الدعاية للمصنف المرخص به ، ويبرر حكم هذه

الفقرة أن نفس الأغراض التي حذفت من أجلها هذه الأجزاء أو الصور وهي عدم عرضها أو إذاعتها أو إخراجها إلى الجمهور بوجه عام يتعارض معها السماح بأجراء ذلك عن طريق الدعاية علاوة على ما في هذا العمل من تضليل للجمهور إذ أن المصنف المرخص به لا يتضمن هذه الأجزاء أو الصور . وكذلك تخضع أنواع الاستعمال الأخرى لها للرقابة وفقاً لأحكام هذا القانون ويجب الحصول على ترخيص بها ، وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع وسائل الإعلان والترغيب التي يمكن أن تستعمل فيها هذه الأجزاء .

ولما كان الترخيص يصدر بعد أن تتأكد الرقابة من أن الشروط التي يتطلبها هذا القانون أو القرارات المنفذة له توافرت وأن المصنف المرخص به لا يخالف الآداب العامة أو النظام العام ولا يتعارض مع مصالح الدولة العليا أو يعتبر الترخيص ممنوحاً أو مجدداً إذا مضت المدد المنصوص عليها في المواد ٤ و ٦ من القانون : ولما كانت هذه الرقابة للمصنف لا تعدو تقدير الظروف القائمة مثلاً وقت منح الترخيص وقد تتغير هذه الظروف بحيث يصبح المصنف مخالفاً للنظام العام أو الآداب ويفقد كل أو بعض الشروط التي يتطلبها القانون أو القرارات المنفذة له أو أن يخالف المرخص له أحكام المادتين السابقتين والتي تفرض عليه واجبات معينة ، لذلك نصت المادة التاسعة على جواز سحب الترخيص السابق لإصداره في أى وقت بقرار مسبب إذا طرأت ظروف جديدة تدعو لذلك -- كما أجاز للرقابة أن تعيد الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل في المصنف المرخص به .

ورئي ألا تحصل رسوم في هذه الحالة نظراً لأنه لم يقدم طلب للترخيص بالمصنف من ذوى الشأن كما أن سحب الترخيص نفسه كان للمصالح العام ويحسن أن تتحمل الخزنة ما قد يستحق من رسوم على إعادة الترخيص .

وتنص المادة العاشرة على فرض رسوم على ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون كما رخصت في عجزها لوزير الإرشاد القومي بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد أن يصدر قراراً يبين فيه مقدار الرسوم التي تدفع لفحص المصنف أو لمنح الترخيص أو لتجديده .

ونظراً لأن بعض الجهات الحكومية كالمصالح العامة والوزارات والمجالس البلدية والقروية والمؤسسات العامة كالجوامع قد تعد حفلات أو تشارك فيها وقد تستدعى

هذه الحفلات إجراء شيء مما يخضع للرقابة دون أن تقصد تحقيق الربح من ذلك ولأن الرغبة في أحكام الرقابة قد اقتضت أن تشمل الرقابة مثل هذه المصنفات رضى تسهيلها أن تعفى الطلبات المقدمة منها من الرسوم ، م ( ١١ ) .

وتنص المادة ( ١٢ ) على جواز التظلم من قرارات السلطة القائمة على الرقابة إلى لجنة تشكل تشكيلا خاصا يكفل تمثيل هذه السلطة ومجلس الدولة ونقابة السينائيين ويقدم التظلم إلى اللجنة ميينا فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم والمستندات المؤيدة لوجهة نظر المتظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه كما أوصت أن يكون الطلب مصحوبا بما يدل على دفع مبلغ بصفة تأمين ترك لوزير الإرشاد القومي أن يحدده بقرار منه وذلك حتى لا تقدم إلى اللجنة إلا التظلمات الجدية وأوجبت المادة ١٤ أن تفصل في التظلم في مدى ثلاثين يوما من تاريخ وصول التظلم إليها .

كما أجاز للمتظلم حضور اجتماعات اللجنة أو إنابة أحد عنه في ذلك أو تقديم مذكرات مكتوبة لها ونص على أن من حق اللجنة أن تستدعى من تشاء من موظفي الرقابة لمناقشته في موضوع القرار المتظلم منه وأن تكلف خبيرا يوضع تقرير على نفقة المتظلم كما أوجبت عليه في هذه الحالة أن يودع مبلغا تحدده اللجنة بصفة تأمين أتعاب الخبير بخزينة مصلحة الاستعلامات .

وتختص اللجنة بتحديد قيمة أتعاب الخبير ولا تلزم بما يرد في تقريره ، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وتكون نهائية وتبلغ إلى صاحب الشأن بكتاب موصى عليه . ويرد مبلغ التأمين في التظلم إذا وافقت اللجنة على جميع طلبات المتظلم .

وتنص المادة ( ١٥ ) على عقاب كل من صور شريطا سينائيا بقصد الاستغلال بدون ترخيص بالحبس لمدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض مصنفا بالخالفه لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون .



ويعاقب بنفس العقوبة كل من موزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام الذى عرضت أو أديت أو أذيعت فيه ويقصد بالأمكنة العامة المحلات العامة ودور السينما والمسارح والملاهي وغيرها من الأماكن التى يسمح بدخول الجمهور فيها .

كذلك نصت المادة ( ١٦ ) على أن كل مخالفة لأحكام الفقرات ثانيا ورابعا وخامسا وسادسا من المادة الثانية يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين مع جواز مصادرة موضوع المخالفة ويعاقب بنفس العقوبة مدير المكان العام الذى سجلت أو أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة .

كما نصت المادة ( ١٧ ) على جواز الحكم بغلق المكان العام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد عن شهر فى الأحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التى استعملت فى ارتكاب المخالفة .

وينجوز دائما عند إثبات هذه المخالفات وقت التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع مع ضبط موضوع المخالفة ووضعه فى حرز مغلق يختم بالشمع الأحمر بعد تحرير المحضر اللازم ويوقع على المحضر من قام بأجراء ذلك ويجب أن ترفع الدعوى الجنائية فى هذه الحالة إلى محكمة المواد الجزئية الواقع فى دائرتها المحل العام فى مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الوقف وتفصل المحكمة فى هذه الدعوى فى مدى شهر على الأكثر من تاريخ رفعها إليها .

وتنص المادة ( ١٨ ) على أن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا وباعتبار الترخيص كأن لم يكن فى حالة الإدانة فى مخالفة أحكام المادة الثامنة .

وتنص المادة ( ١٩ ) من القانون على تفويض وزير الإرشاد القومى فى إصدار قرار بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون كما منحت هؤلاء الموظفين صفة رجال الضبطية القضائية وأباح لهم دخول المحال العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

وتنص المادة ( ٢٠ ) على حكم وقى أريد به مواجهة الزيادة الضخمة فى طلبات الترخيص أو تجديد التراخيص الناشئة عن تنفيذ هذا القانون فحددت مدة ستة أشهر

للسلطة القائمة على الرقابة للفصل في طلبات الترخيص عن مصنفات لم تكن تخضع أصلا للرقابة أو طلبات تجديد الترخيص عن المصنفات المرخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون كما أجازت في نفس الوقت القيام بالعملية الواجب استصدار الترخيص أو تجديد عنها ما لم تحرم الرقابة ذلك وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن الامتناع فورا عن القيام بهذه العمليات .

وتنص المادة ( ٢١ ) على إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذا القانون وتقضى المادة الأخيرة بأن على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

ولوزير الإرشاد القومى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وتتشرف وزارة الإرشاد القومى بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

## وزارة الإرشاد القومى

قرار وزادى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥

صادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم

الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى

والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والأسطوانات وأشرطة

التسجيل الصوتى(\*)

وزير الإرشاد القومى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم الرقابة على الأشرطة  
السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والأسطوانات  
وأشرطة التسجيل الصوتى ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تختص مراقبة الشؤون الفنية بمصلحة الاستعلامات بشئون الرقابة على  
الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنلوجات  
والأسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى مما يخضع للرقابة طبقا لأحكام القانون رقم  
٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٢ — يجب أن يقدم طلب الترخيص على ورقة دمغة من فئة الخمسين مليا  
مبيناً فيه إسم الطالب وعنوانه ونوع الصنف المطلوب الترخيص به والعملية المراد  
الترخيص بها .

---

( \* ) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ — العدد ٨٥ .

ويكون الطلب مصحوبا بالايصال الدال على دفع رسوم الرقابة .

مادة ٣ - علاوة على ما نص عليه في المادة السابقة تتبع الإجراءات التالية :

( أولا ) للترخيص بنصوص شريط سينمائي :

يجب على الطالب أن يقدم ثلاث نسخ من ملخص القصة مكتوبة على الآلة الكاتبة فاذا وافقت المراقبة على ملخص القصة كما هو أو بعد تعديله ، يجب على الطالب أن يقدم ثلاث نسخ من القصة الكاملة ( السيناريو ) مكتوبة على الآلة الكاتبة ويجب أن يكون السيناريو كاملا وشاملا للحوار والأغاني والمنولوجات والمناظر والشخصيات وأن تراعى فيه التعديلات التي أدخلتها المراقبة على ملخص القصة .

( ثانيا ) للترخيص بالتسجيل طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون :

يجب على الطالب أن يقدم ثلاث نسخ من الصنف المراد الترخيص بتسجيله مكتوبة على الآلة الكاتبة .

ولا يسلم الترخيص إلى الطالب إلا بعد الاستماع إلى المصنف بعد تسجيله وإجراء التعديلات التي ترى المراقبة إدخالها عليه واستبعاد الأجزاء التي ترى استبعادها منه .

( ثالثا ) ( ١ ) للترخيص بالعرض طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون يجب على الطالب أن يقدم قبل موعد العرض بأسبوع على الأقل :

( أ ) نسخة من المصنف موضوع الترخيص .

( ب ) نسخة أخرى منه مقاس ٣٥ ملليمتر لتودع بالمركز الفني للصور المرئية التابع للوزارة .

ولا يسلم الترخيص بالعرض إلا بعد عرض المصنف في الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية وإجراء التعديلات التي ترى إدخالها عليه واستبعاد الأجزاء التي ترى استبعادها منه .

---

( ١ ) البند ثالثا من المادة الثالثة مستبدل بالقرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٨ الوقائع المصرية العدد ٣١ في ٥ / ٢ / ١٩٦٩ .

( رابعا ) للترخيص بالتأدية أو الإذاعة طبقا لأحكام الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة الثانية من القانون :

يجب على الطالب تقديم ثلاث نسخ من المصنف المراد تأديته أو إذاعته مكتوبة على الآلة الكاتبة .

ولا يسلم الترخيص إلى الطالب إلا بعد إجراء التعديلات التي ترى المراقبة إدخالها عليه واستبعاد الأجزاء التي ترى استبعادها منه .

( خامسا ) للحصول على ترخيص بالبيع طبقا لأحكام الفقرة السادسة من المادة الثانية من القانون :

يجب على الطالب أن يقدم ثلاث نسخ من المصنف المسجل المراد الترخيص ببيعه .

ولا يسلم الترخيص إلى الطالب إلا بعد الاستماع إليه .

( سادسا )<sup>(١)</sup> للحصول على ترخيص بالتصدير طبقا لأحكام الفقرة السابعة من المادة الثانية من القانون يجب على الطالب أن يقدم للمراقبة المصنفات المطلوب تصديرها ولا يسلم الترخيص بالتصدير إلا بعد سماع المصنفات أو عرضها وإجراء التعديلات أو استبعاد الأجزاء التي ترى المراقبة استبعادها منها وفي حالة الموافقة على التصدير توضع هذه المصنفات في صندوق يربط بالسلك ويختم بخاتم المصلحة وينقل بمعرفة المراقبة إلى مصلحة الجمارك أو مصلحة البريد ليتولى صاحب الشأن إتمام إجراءات التصدير بمعرفته .

مادة ٤ - تتبع الإجراءات السابقة في حالة تقديم طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة أو تجديد التراخيص السابق إصدارها .

مادة ٥ - يجب على المراقبة أن تحدد في الترخيص العناصر الفنية والمادية المميزة للمصنف المرخص به ويجب أن يتضمن الترخيص توجيه خاص ما يأتي :

---

( ١ ) البند سادسا من المادة الثالثة مستبدل بالقرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية العدد ٥٥ في ١٣ / ٧ / ١٩٦١ .

- (١) رقم وتاريخ صدوره .
- (٢) عنوان الصنف المرخص به ونوع العملية المرخص بها .
- (٣) وزن الشريط السينمائي .
- (٤) اسم المؤلف في حالة الترخيص بأغنية أو ما يماثلها .
- (٥) اسم المؤلف والمخرج والمنتج في حالة الترخيص بتصدير أو عرض الأشرطة وفي حالة تأدية المسرحيات يكتفى بذكر اسم المؤلف .
- (٦) البلد المستورد منها والمنتج فيها المصنف .
- (٧) الجهة أو الجهات التي سمح بالعرض أو التأدية أو الإذاعة فيها .
- (٨) البلد والبلاد التي يسمح بالتصدير إليها .

مادة ٦ - يجب على المراقبة أن تبلغ قراراتها إلى طالب الترخيص بكتاب موصى عليه ويجب أن تعد سجلا خاصا يقيد به تاريخ تقديم الطلب إليها وتاريخ إبلاغ قراراتها إلى طالب الترخيص وتاريخ سحبه أن سحب وغير ذلك من البيانات .

مادة ٧ - تجتمع اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٢) من القانون بمقر مصلحة الاستعلامات أو في المكان الذي يحدده رئيسها وينتدب مدير هذه المصلحة الموظفين اللازمين لأداء أعمال السكرتارية الخاصة بهذه اللجنة .

ويجب أن يعد بها سجل خاص يقيد به تاريخ تقديم التظلمات إليها وما تم بشأنها وتاريخ تبليغ قراراتها إلى أصحاب الشأن وغير ذلك من البيانات .

مادة ٨ - على مراقبة الشؤون الفنية أن تتسلم من مصلحتي الجمارك أو البريد الأشرطة السينمائية والأسطوانات والأشرطة المسجلة وغيرها من وسائل التسجيل

---

(١) ، (٢) مستبدلتان بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية العدد ١٣ في ١١ / ٢ / ١٩٥٧ .

الصوتي الوارد إلى البلاد من الخارج سواء أكانت معبأة أو غير معبأة وذلك لمراجعتها وإذا رفضت المراقبة المذكورة الموافقة على إعطاء ترخيص بعرضها أو إذاعتها أو تأديتها أعادتها إلى الجهة التي تسلمتها منها لإعادة تصديرها إلى الجهة الواردة منها .

مادة ٩ — على مدير عام مصلحة الاستعلامات تنفيذ هذا القرار وإبلاغه إلى الجهات المختصة ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

### المذكرة الإيضاحية (\*)

اقتضى إخضاع الأغاني والتمثيلات وما يماثلها والتي تؤدي عن طريق الإذاعة لإجراء الرقابة ودفع الرسوم المقررة عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على المصنفات الفنية إجراء تعديل في الفقرتين ٤ و ٥ من المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ باللائحة التنفيذية لهذا القانون حيث أن الفقرة ٤ من المادة الخامسة من القرار آنف الذكر توجب عند تقديم الأغنية إلى الرقابة ذكر اسم المؤلف والملحن والمغني ، وكذلك الفقرة الخامسة من هذه المادة تفرض على مقدم المسرحية ذكر اسم المؤلف والمخرج ولما كان النظام المقترح يحتم التقدم بالأغنية أو المسرحية إلى جهة الرقابة للحصول على ترخيص منها بالإجازة ، ولما كان التقدم بالمسرحية أو الأغنية للإذاعة إلى جهة الرقابة يقع في وقت لا يمكن لمقدمها أن يعرف فيه اسم الملحن أو المغني أو المخرج حيث إن الإذاعة تقوم بتعيين هؤلاء بعد تقرير صلاحية الأغنية للإذاعة الأمر الذي لا يمكن أن يتأتى إلا بعد تمرير المصنف من الرقابة ، لذلك أعد مشروع القرار الوزاري المرفق بتعديل الفقرتين سابقتي الذكر على نحو يقصر هذا البيان على ذكر اسم المؤلف فقط حتى تكون أحكام اللائحة التنفيذية متمشية مع إجراءات النظام المزمع تنفيذه .

---

(\*) المذكرة الإيضاحية للقرار ٦٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الفقرتان ٤ ، ٥ من المادة الخامسة من القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ .



## قرار وزارى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٥

صادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

بشأن ندب بعض الموظفين وتحويلهم صفة مأمورى الضبط القضائى  
فى تنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم الرقابة على  
الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات  
والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى(\*)

وزير الإرشاد القومى

بعد الاطلاع على المادة ١٩ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يندب موظفو مصلحة الاستعلامات المذكورون بعد لتنفيذ أحكام —  
القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ويكون لهم فى هذا الشأن صفة مأمور الضبط  
القضائى :

( ١ ) مراقب الشؤون الفنية .

( ٢ ) وكيل مراقبة الشؤون الفنية .

( ٣ ) مدير إدارة الرقابة على السينما والمسرح .

( ٤ ) مدير إدارة المسارح والملاهى .

( ٥ ) الموظفون الفنيون.. بإدارة الرقابة على السينما والمسرح وإدارة المسارح ،  
والملاهى وبندار الأوبرا .

مادة ٢ — على مدير عام مصلحة الاستعلامات ، تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من  
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

---

( \* ) الوثائق المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ — المذد ٨٥

## قرار وزادى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥

صادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

بشأن التأمين الواجب تحصيله طبقاً لأحكام المادة ١٣ من القانون

رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ (\*)

وزير الإرشاد القومى

بعد الاطلاع على المادة ١٣ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والأغاني والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يحصل تأمين على المصنفات الخاضعة للرقابة بمجرد تقديم التظلم المنصوص عليه بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ويقدر هذا التأمين وفقاً للبيان التالى :

( أ ) خمسون جنياً عن التظلم المقدم بشأن شريط سينمائى .

( ب ) عشرة جنيات عن التظلم المقدم بشأن السيناريو .

( ج ) عشرة جنيات عن التظلم المقدم بشأن المسرحية .

( د ) خمسة جنيات عن كل تظلم يقدم بشأن أى مصنف آخر .

مادة — على مدير عام مصلحة الاستعلامات تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

---

( \* ) لوائح المصرية فى ٣ نوفمبر ١٩٥٥ — العدد ٨٥ .

## قرار وزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٥

صادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥

بتجديد رسم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس  
السحرى والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والأسطوانات  
وأشرطة التسجيل الصوتى<sup>(\*)</sup>

وزير الإرشاد القومى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم الرقابة على الأشرطة  
السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والأسطوانات  
وأشرطة التسجيل الصوتى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص باللائحة التنفيذية للقانون  
المذكور ؛

وبعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تحصل رسوم الرقابة المنصوص عليها بالمادة العاشرة من القانون رقم ٤٣٠  
لسنة ١٩٥٥ المشار إليه وفقاً للبيان التالى :

( ١ ) رسم رقابة ملخص القصة السينمائية مبلغ ١ جنيه .

( ٢ ) رسم رقابة السيناريو كاملاً مبلغ ٣ جنيهات .

( ٣ ) رسم رقابة الشريط السينمائى المأخوذ مناظره بمصر والمراد عرضه داخل  
البلاد مبلغ ٥٠٠ مليم عن صافى الكيلوجرام أو كسور الكيلوجرام .

---

( \* ) الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ — العدد ٨٥ .

(٤) رسم رقابة الشريط السينمائي المأخوذ مناظره بمصر والمراد تصديره إلى الخارج مبلغ ٢٥٠ مليماً عن صافي الكيلوجرام أو كسور الكيلوجرام .

(٥) رسم رقابة الشريط السينمائي الوارد من الخارج والمراد عرضه داخل البلاد ٧٥٠ مليماً عن صافي الكيلوجرام أو كسور الكيلوجرام .

(٦) رسم رقابة الإعلان الزجاجي مبلغ ٣٠٠ ملجم .

(٧) رسم رقابة تجديد شريط الترخيص مبلغ ٥٠٠ ملجم .

(٨) رسم رقابة المسرحية مبلغ ٢ جنيه .

(٩) رسم رقابة الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها المراد إلقاؤها مبلغ ٢٥٠ مليماً

(١٠) رسم رقابة الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها المراد تسجيلها على شريط — أو اسطوانات أو غيرها من وسائل التسجيل الصوتي مبلغ جنيه واحد .

(١١) رسم رقابة المسرحية المراد تسجيلها على شريط أو أسطوانة أو غيرها من وسائل التسجيل الصوتي مبلغ جنيهين .

(١٢) رسم رقابة الأسطوانة الواردة من الخارج ٦٠ مليماً .

(١٣) رسم رقابة على مجموعة الأسطوانات المتشابهة الواردة من الخارج مبلغ ٢٠٠ ملجم .

(١٤) رسم رقابة الشريط الصوتي المسجل مبلغ ٢٠٠ ملجم .

مادة ٢ — يدفع نصف قيمة الرسوم المبينة في المادة السابقة على طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة وعلى طلبات تجديدها .

مادة ٣ — تحصل الرسوم المشار إليها في المادتين السابقتين عند تقديم طلب الترخيص أو التعديل أو التجديد ولا ترد لأي سبب من الأسباب .

مادة ٤ — على مدير عام مصلحة الاستعلامات تنفيذ هذا القرار وإبلاغه إلى الجهات

المختصة ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٦٩

ينقل اختصاصات وزارة الثقافة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ — بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي — إلى وزارة السياحة وذلك بالنسبة إلى البرامج الترفيهية والترويحية التي تعرض بالمحال العامة والملاهي الليلية التي تخضع لإشراف وزارة السياحة(\*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تنظيم وزارة السياحة ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تنقل إلى وزارة السياحة اختصاصات وزارة الثقافة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه وذلك بالنسبة إلى البرامج الترفيهية والترويحية التي تعرض بالمحال العامة والملاهي الليلية التي تخضع لإشراف وزارة السياحة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ ( ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ )

---

( \* ) الجريدة الرسمية في ١٢ / ٦ / ١٩٦٩ — العدد ٢٤

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠

في شأن استثناء هيئة الإذاعة من أحكام القانون رقم ٤٣٠

لسنة ١٩٥٥ (\*)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات  
المانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات الاسطوانات وأشرطة التسجيل  
الصوتى ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم الإذاعة بالجمهورية  
العربية المتحدة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تستثنى هيئة إذاعة الجمهورية العربية المتحدة من تطبيق أحكام القانون  
رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، وتباشر الهيئة شئون الرقابة على موادها الإذاعية  
المختلفة دون التقيد بأحكامه وذلك وفقاً لما يقرره مجلس إدارتها من قواعد لتنظيم  
هذه الرقابة .

مادة ٢ — يعمل بالقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ عند مباشرة أى نشاط يتعلق  
بالصفقات الخاضعة لأحكامه عن غير طريق هيئة الإذاعة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم المصرى ،

( صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ شعبان سنة ١٣٧٩ ( ٩ فبراير سنة ١٩٦٠ ) )

---

( \* ) الجريدة الرسمية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ — العدد ٤٠ .

## المذكرة الايضاحية

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠

صدر القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات والأشرطة الخاصة بالتسجيل الصوتي ، وقد نص في مادته الأولى على أنه « تخضع للرقابة الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والمسرحيات والمنلوجات والأغاني والأشرطة الصوتية ، والاسطوانات أو ما يماثلها وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

ولما كانت هيئة الإذاعة بحكم وظيفتها تباشر شئون الرقابة على الأغاني والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي وغيرها من المواد التي وردت في الفقرات : ثانياً ، رابعاً ، خامساً ، سادساً من المادة الثانية من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ والتي تعد خصيصاً لها لإذاعتها وذلك بواسطة اللجان المشكلة بالهيئة لهذا الغرض تحقيقاً للأهداف التي توخاها ذلك القانون وهي حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ، ومن ثم فقد رأى مراعاة لطبيعة العمل في الإذاعة وما يقتضيه من قيامها بنفسها بشئون الرقابة على هذه المواد استثناءها من مجال تطبيق القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة للمواد المشار إليها .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق ، وقد ناطت المادة الأولى منه بهيئة الإذاعة مباشرة شئون الرقابة على موادها الإذاعية المختلفة مما يدخل في نطاق القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ وذلك استثناء من أحكامه وفقاً لما يقرره مجلس إدارتها من قواعد لتنظيم هذه الرقابة .

ولما كان الهدف من تقرير استثناء هيئة الإذاعة بالمشروع المقترح من أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ هو أن تتولى بنفسها شئون الرقابة المقررة بهذا القانون لوزارة الثقافة والإرشاد القومي على المواد المنصوص عليها في الفقرات : ثانياً ، رابعاً ، خامساً ، سادساً من المادة الثانية من القانون المشار إليه إذا وضعت أو أذيعت أو سجلت خصيصاً للهيئة ، ومن ثم يخرج من نطاق هذا الاستثناء المواد المشار إليها إذا تمت تأديتها أو سجلت أو أذيعت من غير طريقها ، إذ تظل في هذه الحالات خاضعة للقانون رقم ٤٣٠

لسنة ١٩٥٥ ، الأمر الذى يترتب عليه أن الإجازة بإذاعة المواد المستثناة الصادرة من هيئة الإذاعة لا تؤدي إلى الإعفاء من الحصول على الترخيص وفقاً للقانون المشار إليه خارج حدود هذا الاستثناء ومن ثم رأى منعاً لما قد يثور من لبس فى هذا الصدد النص فى المادة الثانية من المشروع على أن يعمل بأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ عند مباشرة أى نشاط يتعلق بالمصنفات الخاضعة لأحكامه من غير طريق هيئة الإذاعة .

ويتشرف نائب وزير شئون رئاسة الجمهورية بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره ،

نائب

وزير شئون رئاسة الجمهورية



## ( ثانيا )

القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤

في شأن منع الأحداث من دخول دور السينما  
وما يماثلها لمشاهدة ما يعرض فيها من الأشرطة  
السينمائية وغيرها

---



## قانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤

فى شأن منع الأحداث من دخول دور السينما وما يماثلها لمشاهدة  
ما يعرض فيها من الأشرطة السينمائية وغيرها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من  
القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يحظر على مديرى دور السينما وغيرها من الأماكن العامة المماثلة التى يصدر  
بتعيينها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية وعلى مستغليها وعلى المشرفين على إقامة الحفلات  
والمستولين عن إدخال الجمهور السماح للأحداث من الجنسين الذين تقل سنهم عن  
ست عشرة سنة ميلادية كاملة بدخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا كان  
العرض محظوراً عليهم طبقاً لما تقرره جهة الاختصاص .

ويحظر كذلك اصطحاب الأحداث دون السن المشار إليها فى الفقرة السابقة عند  
الدخول لمشاهدة أو حضور هذه الحفلات .

مادة ٢ — يكون حظر ما يعرض على الأحداث فى الدور والأماكن المشار إليها فى  
المادة السابقة طبقاً للمبادئ والأوضاع التى يقررها وزير الإرشاد القومى بالاتفاق مع  
وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣ — على مديري دور السينما وغيرها من الأماكن العامة المماثلة المشار إليها في المادة الأولى أن يعلنوا في مكان العرض وعلى كافة وسائل الدعاية الخاصة بما يعرض فيها ما يفيد حظر العرض على الأحداث دون السن المقررة . ويكون ذلك الإعلان بطريقة واضحة وبذات اللغة التي استعملت في الدعاية عن العرض .

مادة ٤ — يعاقب على مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات عن كل فرد .

ويعاقب على مخالفة الفقرة الثانية من المادة الأولى بغرامة لا تتجاوز مائة قرش عن كل فرد .

مادة ٥ — يكون إثبات السن الحدث بموجب بطاقة شخصية بالشكل الذي تعينه وزارة الشؤون الاجتماعية ويجب تقديم هذه البطاقة عند الطلب .

مادة ٦ — يحول الموظفون الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة رجال الضبطية القضائية في إثبات ما يقع مخالفاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة بتنفيذه .

مادة ٧ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بقصر الجمهورية في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٣ ( ٥ أغسطس سنة ١٩٥٤ ) .

## المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤

تقوم السينما والمسارح وما يماثلها بدور خضير في شتى نواحي الحياة الاجتماعية إذ هي أداة للتهديب والتثقيف ووسيلة من وسائل التسلية وتمضية أوقات الفراغ إلا أنها قد تكون أخطر الوسائل في انحراف الأفراد ذوي النفوس الضعيفة أو الأحداث الذين لم يكتمل نضج عقولهم بالقدر الذى يسمح لهم بتفهم ما يعرض عليهم الفهم الصحيح .

وقد لوحظ فعلا انتشار بعض الجرائم بين الشباب في مصر نتيجة لما تصوره لهم عقولهم القاصرة على أثر ما يشاهدونه في مثل هذه الدور .

لذلك فكرت الحكومة في وضع مشروع قانون يمنع دخول الأحداث دون سن ١٦ سنة دور السينما والأماكن الأخرى التابعة لها إذا كان في مشاهدتها ضرر لهم .

وتحقيقاً لهذا الغرض نص في المادة الأولى على إلزام مديري دور السينما والمسارح وما يماثلها ومستغليها والمشرقيين على إقامة الحفلات بها والمستولين عن إحتال الجمهور فيها بمنع الأحداث المشار إليهم من دخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا قررت جهة الاختصاص عدم جواز العرض عليهم .

وقد أعطى لوزير الشؤون الاجتماعية الحق في إضافة ما يراه مماثلاً من الأماكن العامة بقرار منه .

ونصت الفقرة الثانية على حظر اصطحاب الأحداث لدخول تلك الأماكن وتيسير مشاهدة الحفلات المحظورة عرضها عليهم .

ونصت المادة الثانية على أن يكون حظر ما يعرض على الأحداث خاضعاً للقواعد والمبادئ التى يقررها وزير الإرشاد القومى بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

ونصت المادة الثالثة على إلزام مديري دور السينما والمسارح وما يماثلها ومن إليهم الإعلان بطريقة واضحة على الدار وجميع وسائل الدعاية الخاصة بالعرض بما يفيد حظر دخول الأحداث .

ونص في المادة الرابعة على العقوبات .

ونص في المادة الخامسة على إثبات السن وقد روعي أن يكون ذلك عن طريق إبراز البطاقة الشخصية عند كل طلب — كما نص في المادة السادسة على تحويل الموظفين الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة رجال الضبطية القضائية .

وتتشرف الوزارة بعرض هذا المشروع في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء للموافقة عليه واستصداره .

تحريرا في - ٥ / ٧ / ١٩٥٤

وزير الشؤون الاجتماعية

## وزارة الشؤون الاجتماعية

### قرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ بتنفيذ القانون رقم ٤٢٧  
لسنة ١٩٥٤ في شأن منع الأحداث من دخول دور السينما  
وما يماثلها لمشاهدة ما يعرض فيها من الأشرطة السينمائية وغيرها

#### وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن منع الأحداث من دخول  
دور السينما وما يماثلها لمشاهدة ما يعرض فيها من الأشرطة السينمائية وغيرها ؛  
وعلى مذكرة الإدارة العامة للشؤون العامة بشأن تنفيذ هذا القانون ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

#### قرر :

مادة ١ - في تطبيق القانون المشار إليه تعتبر المسارح ودور الملاهي أماكن عامة  
مماثلة لدور السينما .

مادة ٢ - يجب أن تشمل البطاقة الشخصية الخاصة بأثبات سن الحدث على صورته  
واسمه وتاريخ ميلاده ومحل إقامته وعمله على أن تصادق على هذه البيانات جهة مسؤولة  
وتعتبر من الجهات المسؤولة الجهات الحكومية ومجالس البلدية ومجالس المديرية ،  
والمؤسسات العامة ودور التعليم المختلفة والنقابات والهيئات والجمعيات المسجلة بوزارة  
الشؤون الاجتماعية والبنوك والشركات المسجلة بوزارة التجارة والصناعة كل في حدود  
اختصاصها وغير ذلك من الجهات التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣ - يندب الموظفون المذكورين فيما بعد لإثبات ما يقع مخالفاً لأحكام القانون  
المشار إليه والقرارات الصادرة بتنفيذه :

١- (١) بالنسبة إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومي :

( أ ) مدير إدارة التفتيش بوزارة الثقافة والإرشاد القومي .

( ب ) رئيس التفتيش الفني والمفتشون الفنيون بالإدارة المذكورة وبمكاتب الوزارة بالأقاليم .

٢- (٢) بالنسبة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية :

مراقبو الشؤون الاجتماعية بالمناطق الاجتماعية ووكلائهم ورؤساء أقسام الإشراف على الوحدات ومديروا أقسام المساعدات والهيئات والمشرفون والمراجعون والمسجلون بها وأخصائيو الهيئات ورؤساء الوحدات ورؤساء أقسام رعاية الشباب بالمراقبات المشار إليها كل في دائرة اختصاصه .

---

( ١ ) البند ( ١ ) من المادة الثالثة مستبدل بقرار وزير العدل - الوقائع المصرية العدد ٢٨ في ٦ / ٤ / ١٩٥٩ .  
( ٢ ) البند ( ٢ ) من المادة الثالثة مستبدل بقرار وزير العدل - الوقائع المصرية للعدد . . في ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٨ .



### **( ثالثا )**

**مجموعة قوانين وقرارات وزارية أخرى  
متنوعة بشأن تنظيم عرض الأفلام  
السينمائية والرقابة عليها**

---



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠

بنتقل اختصاصات إدارة شؤون السينما بوزارة الثقافة

والإرشاد القومي إلى مؤسسة دعم السينما

-----

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإلغاء مصلحة الفنون ؛

قرر :

مادة ١ — تنقل اختصاصات إدارة شؤون السينما بوزارة الثقافة والإرشاد القومي إلى مؤسسة دعم السينما .

وتنقل الآلات والأدوات إلى عهدة المؤسسة المذكورة .

مادة ٢ — على وزير الثقافة والإرشاد القومي تنفيذ هذا القرار ،

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٣٧٩ ( ١٨ يناير سنة ١٩٦٠ ) .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٦٠

في شأن إعادة تنظيم مؤسسة دعم سيناء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقاة أو الملحقة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة دعم سيناء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٥٧ بإصدار اللائحة الداخلية لمؤسسة دعم سيناء ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — « مؤسسة دعم سيناء » مؤسسة عامة ملحقة بوزارة الثقافة والإرشاد القومي بالإقليم المصري ويكون مركزها مدينة القاهرة .

مادة ٢ — أغراض المؤسسة هي :

( ١ ) دعم سيناء برفع المستوى الفني والمهني لها بمختلف الوسائل .

( ٢ ) تشجيع عرض أفلام الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة داخل البلاد وخارجها .

( ٣ ) توجيه الإنتاج السينمائي بما يتمشى مع السياسة التخطيطية للدولة ولها في سبيل ذلك :

( ١ ) اقتراح إصدار التشريعات اللازمة للارتفاع بمستوى صناعة السينما .

( ٢ ) إنشاء معاهد للدراسات السينمائية أو المساهمة في تمويلها والإشراف على إدارتها ولها أن تنشئ أيضاً معاهد ومنشآت لها صلة بالنشاط السينمائي ويكون من شأنها النهوض بمستوى الفيلم العربى .

( ٣ ) تشجيع البحوث والتأليف والترجمة في فنون السينما وتمويل هذه الأعمال عند الضرورة .

( ٤ ) اقتراح إرسال البحوث إلى المؤسسات أو المعاهد الأجنبية من بين المشتغلين بالسينما أو خريجي معاهدها ، وكذلك إيفادهم لدراسات قصيرة .

( ٥ ) إعانة النقابات والهيئات المعترف بها للمشتغلين بشئون السينما .

( ٦ ) رصد مكافآت لتشجيع أو إعانة أو تعويض منتجى الأفلام الرفيعة المستوى

( ٧ ) إنتاج الأفلام التى يرى إنتاجها لدواعى قومية أو لرفع مستوى السينما المصرية .

( ٨ ) إقراض وإعانة المشتغلين بالإنتاج السينمائي ودور العرض ومؤسسات التوزيع والاستوديوهات وضمانهم لدى دور الائتمان لتمكينهم من توجيه إنتاجهم بما يتمشى والسياسة التخطيطية للدولة . وعلى العموم اتخاذ كامل الوسائل المؤدية إلى تحقيق أغراض المؤسسة .

مادة ٣ — تتمتع المؤسسة بما للسلطة العامة من حقوق فيما يتعلق بعدم جواز الحجز على أموالها وعدم جواز تملك هذه الأموال بمضى المدة ونزع الملكية للمنفعة العامة ، ومباشرة إجراءات التنفيذ المباشر والحجز الإدارى .

مادة ٤-- تتكون أموال المؤسسة من الموارد الآتية :

- ( ١ ) حصيلة الضرائب والرسوم التي تقرر لصالحها وفقاً لأحكام القانون .
- ( ٢ ) الإعانات التي تقدمها الدولة والتبرعات التي تقبلها المؤسسة .
- ( ٣ ) استثمار رأس المال .

مادة ٥ — يتولى إدارة المؤسسة :

- ( ١ ) مجلس إدارة المؤسسة .
- ( ٢ ) مدير المؤسسة .

مادة ٦ — يشكل مجلس الإدارة على الوجه التالي .

- ( ١ ) ثلاثة أعضاء في درجة مدير عام على الأقل أو من في حكمهم يمثلون وزارة الثقافة والإرشاد القومي يعينهم وزيرها .
- ( ٢ ) مستشار إدارة الفتوى والتشريع للوزارة .
- ( ٣ ) سبعة أعضاء في درجة مدير عام على الأقل أو من في حكمهم يمثلون وزارات الخزانة ، الاقتصاد ، التربية والتعليم ، الشؤون الاجتماعية والعمل ، الصناعة ، الشؤون البلدية والقروية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية يعينهم وزير الثقافة والإرشاد القومي بالاتفاق مع الوزير المختص .
- ( ٤ ) ستة أعضاء يختارهم وزير الثقافة والإرشاد القومي من بين المهتمين والمشتغلين بشئون السينما لمدة سنتين ويجوز تجديدها .

ويعين وزير الثقافة والإرشاد القومي من بين أعضاء المجلس رئيساً له .

مادة ٧ — يعين مدير المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٨ — يمنح عضو مجلس الإدارة مكافأة قدرها خمسة جنيهاً عن كل جلسة يحد أعلى ٢٠٠ جنيه في السنة .

مادة ٩ — يختص مجلس الإدارة بما يأتي :

( ١ ) وضع تخطيط سنوي لمشروعات الأفلام التي تتولى المؤسسة دعمها بحسب حاجة السوق وقدرة الإنتاج .

( ٢ ) اعتماد القروض والإعانات لشركات الإنتاج والعرض والتوزيع بالنسبة إلى الأفلام المنتجة طبقاً لمشروعات التخطيط .

( ٣ ) اعتماد القروض للاستوديوهات وضمانها لدى دور الائتمان الأخرى .

( ٤ ) تمويل وتنظيم الجوائز التشجيعية بأنواعها .

( ٥ ) وضع لائحة داخلية تتضمن تنظيم الشؤون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وعلى وجه الخصوص تحديد اختصاصات المدير وكيفية وشروط تعيين موظفي وعمال المؤسسة وتأديبهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وتحديد مكافآت ذوي الخبرة الذين ترى المؤسسة الاستعانة بمشورتهم وذلك دون التقيد بالنظم أو القيود أو الإجراءات المعمول بها في الحكومة .

ويصدر بهذه اللائحة قرار من رئيس الجمهورية بعد عرضها على وزيرى الثقافة والإرشاد القومى والخزانة .

( ٦ ) النظر فى كل ما يرى وزير الثقافة والإرشاد القومى أو مدير المؤسسة عرضه من المسائل الخاصة بإدارة المؤسسة وتنظيم العمل بها وكل ما يؤدى إلى تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله .

وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة يعهد إليها ببعض اختصاصاته وله أن يعهد إلى لجنة يبين تشكيلها فى القرار الصادر منه تتولى عمل مدير المؤسسة .

مادة ١٠ — يختص مدير المؤسسة بما يأتي :

( ١ ) الاشراف المباشر على جميع الشؤون الإدارية والمالية والفنية للمؤسسة وهو الذى يتولى عرض هذه الشؤون على مجلس الإدارة .

( ٢ ) تنفيذ القرارات التى تصدر من مجلس الإدارة .

(٣) تحضير ميزانية المؤسسة وحسابها الختامي وعرضهما على مجلس الإدارة لاقرارهما .

(٤) الاشراف على أعمال الموظفين الذين يعملون بالمؤسسة .

(٥) اصدار الأمر بالمصروفات الخاصة بالمؤسسة وله أن يفوض غيره في ذلك .

(٦) مباشرة ما نص عليه من سلطات في اللائحة الداخلية وقرارات مجلس الإدارة .

ويمثل المدير المؤسسة في صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى أمام القضاء ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يقرها مجلس الإدارة لتحقيق غرضها وعليه أن يقدم إلى المجلس في فترات دورية تقريراً عن سير العمل بالمؤسسة وحالتها من الناحية المالية كما يجب عليه أن يقدم إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومي في نهاية السنة المالية تقريراً عن نشاط المؤسسة .

مادة ١١ — يجتمع مجلس إدارة المؤسسة في مقرها مرة على الأقل كل شهر أو كلما دعاه الرئيس إلى الاجتماع من تلقاء نفسه أو بناء على طلب مسبب يقدمه إليه أربعة من أعضائه على الأقل .

مادة ١٢ — يشترط لصحة اجتماعات المجلس حضور أغلبية أعضائه .

مادة ١٣ — يشترط لصحة قرارات المجلس أن تصدر بأغلبية أعضائه الحاضرين وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ١٤ — تبلغ قرارات مجلس الإدارة إلى وزير الثقافة والإرشاد القومي خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها ولا تكون نافذة إلا بعد تصديقه عليها فإذا اعترض عليها وجب أن يكون ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بهذه القرارات وإلا اعتبر عدم اعتراضه عليها خلال هذه المدة تصديقاً منه وفي حالة اعتراضه يدعى مجلس الإدارة للاعتقاد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعتراض لإعادة النظر فيها ولا تعتبر هذه القرارات نافذة إلا إذا وافق عليها ثلثا الأعضاء على الأقل .

مادة ١٥ — إذا شغل مكان أحد أعضاء المجلس لأي سبب يجب إخطار وزير الثقافة والإرشاد القومي خلال أسبوع لاصدار القرار بخلو المكان وتعيين من يشغله .



مادة ١٦ — تبدأ السنة المالية للمؤسسة مع السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ١٧ — مع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة ووزارة الخزانة تكون المؤسسة ميزانية مستقلة وتضم وفورات الميزانية في كل عام إلى احتياضى المؤسسة طبقا للمواعيد التى يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

مادة ١٨ — يعد مشروع الميزانية ويعرض على مجلس الإدارة في موعد لا يتجاوز آخر فبراير من كل عام ويقدم إلى وزير الثقافة والإرشاد القومى قبل تاريخ بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل تمهيدا لعرضه على الجهات المختصة .

مادة ١٩ — يعد الحساب الختامى للمؤسسة مرافقا له تقرير عن نشاط المؤسسة وعن مركزها المالى خلال السنة المالية ويعرض على مجلس إدارتها في ميعاد لا يتجاوز آخر سبتمبر من كل عام ويقدم إلى وزير الثقافة والإرشاد القومى لاعتماده في ميعاد غايته آخر أكتوبر من كل عام .

مادة ٢٠ — تعتبر أموال المؤسسة أموالا عامة .

مادة ٢١ — تودع أموال المؤسسة والاعانة السنوية التى تقررها لها الحكومة وما يحصل لصالحها من ضرائب ورسوم في المصرف الذى يختاره مجلس الإدارة ويوافق عليه وزير الثقافة والإرشاد القومى .

مادة ٢٢ — لمجلس الإدارة أن يقرر استثمار أموال المؤسسة في مشروعات مضمونة .

مادة ٢٣ — لوزير الثقافة والإرشاد القومى أن يقرر إدراج ما يغفل مجلس الإدارة إدراجه في ميزانية المؤسسة من التزامات واجبة بحكم القانون أو بحكم القضاء .

مادة ٢٤ — يلغى قرارا رئيس الجمهورية الصادران في ٢ من يونيه سنة ١٩٥٧ و ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ المشار إليهما .

مادة ٢٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم الجنوبي من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ ( ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ )

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٢٠ لسنة ١٩٦٨

بتنظيم إنتاج الأفلام التسجيلية والقصيرة بالجهات الحكومية  
وبالغاء القرار رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم إنتاج الأفلام  
التسجيلية والقصيرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والإرشاد  
القومي والسياحة والآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الإرشاد القومي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم تليفزيون الجمهورية  
العربية المتحدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الثقافة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة  
للسينما ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن الأفلام القصيرة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم إنتاج الأفلام التسجيلية  
والقصيرة ؛

قرر :

مادة ١ - يقتصر إنتاج الأفلام التسجيلية والقصيرة سواء كانت ثقافية أو إخبارية أو إرشادية على وزارتي الإرشاد القومي والثقافة والجهات التابعة لكل منهما وذلك لحسابهما أو لحساب الغير ويستثنى من ذلك إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة ، على أن يقتصر إنتاجها لحسابها دون الغير .

مادة ٢ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٨ ( ٢٥ يولييه سنة ١٩٦٨ ) .

**قرار رئيس الجمهورية**  
**القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧**  
**في شأن الرسوم الخاصة بدعم السينما<sup>(٥)</sup>**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ بفرض رسم إضافي للأعمال الحيرية المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يخصص لصالح مؤسسة دعم السينما ما يحدد من حصيلة التكاليف العامة الآتية :

١ — رسم تشجيع السينما المفروض بمقتضى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ المشار إليه .

٢ — رسم يحصل عند منح ترخيص الرقابة بعرض الأفلام المستوردة داخل البلاد ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من وزير المالية والاقتصاد .

بناء على اقتراح وزير الإرشاد القومي ، وذلك بمحد أقصى قدره ٣٠٠ جنيه للفيلم الواحد .

---

( ٥ ) الوقائع المصرية في ٣ يوليه سنة ١٩٥٧ — العدد ٤٤ مكرر .

وبجوز الإعفاء من كل أو بعض هذا الرسم إذا كانت الأفلام مستوردة لأغراض علمية أو ثقافية أو كانت واردة على سبيل التبادل بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول تنفيذاً لاتفاقات ثقافية .

ويكون الإعفاء بقرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي بناء على اقتراح مجلس إدارة مؤسسة دعم السينما .

٣ — (١) رسم دمغة خاص على الأوراق يفرض على العقود والمحركات والمطبوعات المتصلة بإنتاج وتوزيع واستيراد وتصدير وعرض الأفلام السينمائية .

ويصدر وزير الثقافة والإرشاد القومي بناء على عرض مجلس إدارة مؤسسة دعم السينما قراراً بتعيين الأوراق التي تخضع لهذا الرسم وتحديد فئاته على كل نوع منها بحيث لا تتجاوز الفئة ثمانين ملياً ولا يقل عن عشرة مليات على الورقة الواحدة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون .

ولوزير الثقافة والإرشاد القومي إصدار القرارات المنفذة له .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ ( ٢ يونيو سنة ١٩٥٧ ) .

---

( ١ ) استبدل البند ( ٣ ) بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية - العدد ١١ في ٢٦ / ١ / ١٩٥٩ .

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة لدعم السينما جعل من أغراضها دعم السينما في مصر وتشجيع الأفلام المصرية في داخل البلاد وخارجها وإقراض شركات الإنتاج والإستديوهات في حدود إمكانات المؤسسة بما يتمشى مع السياحة التخطيطية التي يضعها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب .

ولما كانت المادة (٧) من هذا القرار تنص على موارد المؤسسة ومن بينها بعض الضرائب والرسوم التي لا يجوز فرضها وفقا لأحكام الدستور إلا بقانون أو في حدود القانون على حسب الأحوال .

لذلك أعد مشروع هذا القانون ويقضى بأن يخصص لصالح مؤسسة دعم السينما ما يحدد من حصيلة التكاليف العامة وهي حصيلة رسم تشجيع السينما المفروض بمقتضى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ ورسم تحصيل عند منح ترخيص الرقابة بعرض الأفلام المستوردة بحد أقصى قدره ٣٠٠ جنيه للفيلم الواحد ، ورسم دمغة خاص على اتساع الأوراق بفئات معينة يفرض على العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات المتصلة بإنتاج وتوزيع واستيراد وتصدير وعرض الأفلام السينمائية .

وجعل لوزير المالية والاقتصاد بناء على اقتراح وزير الإرشاد القومي إصدار قرار بتحديد الجزء المخصص لصالح المؤسسة من الرسوم الثلاثة المشار إليها .

وقد أعد مشروع القانون المرافق بعد إفراغه في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة .

ويتشرف رئيس المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بعرضه على السيد رئيس الجمهورية برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

رئيس المجلس الأعلى  
لرعاية الفنون والآداب

## مذكرة ايضاحية

للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩

ينص البند ٣ من المادة ١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الرسوم الخاصة بدعم السينما على تخصيص رسم دمغة خاص على اتساع الأوراق يفرض على العقود والمحركات والمطبوعات المتصلة بانتاج وتوزيع واستيراد وتصدير وعرض الأفلام السينمائية .

وقد لوحظ عند الشروع في تطبيق هذا النص على الأوراق والمحركات والمطبوعات المشار إليها فيه أن ألفاظه جاءت من الشمول والحصص بحيث تخضع لرسم الدمغة الجديد أنواعا من الأوراق التي تجعل من تطبيق الرسم المقرر بالنص تكليفا باهظا لا يمكن أن يقصد إليه الشارع ، وذلك كإعلانات اليدوية عن الأفلام والبرامج اليومية الصغيرة التي توزع على رواد العرض بالبحان ، أو أوراق الاتصال الداخلي في المؤسسات السينمائية .

وإلى جانب هذا فقد لوحظ أن ربط الرسم باتساع الأوراق في مجال الأعمال السينمائية لا يتفق والعدالة ، حيث تتراوح قيمة الأوراق من حيث أهميتها وقيمتها المالية باعتبار المجموعة التي تدخل فيها لا باعتبار اتساعها فعقود الإنتاج وتوزيع الأفلام وأشبابها لا يمكن أن تقاس من حيث القيمة المالية بالأوراق المخزنة أو المكاتب الروتينية المتبادلة في مكاتب المؤسسات السينمائية .

ومن أجل تلافي وقوع النتائج المشار إليها رُئي تعديل النص المذكور على الوجه المبين بالمشروع المرافق ، بحيث يوصف رسم الدمغة المقرر به بأن « رسم الدمغة خاص على الأوراق » دون تقييده بأن يكون « على اتساع الأوراق » كما رُئي أن يناط بمجلس إدارة مؤسسة دعم السينما باعتبارها الجهة التي تتلقى إيرادات الرسم المذكور ولما لها من الخبرة بشئون السينما تعيين الأوراق التي تخضع لهذا الرسم وتحديد فئاته على كل نوع منها هذا مع التزام حدود القانون الأصلي في فئات الرسم فجعلت عشرة مليات في أدناها

وثمانين ملياً في أقصاها وذلك على الورقة الواحدة على أن يصدر بهذا التعيين والتحديد قرار من وزير الثقافة والإرشاد القومي .

وتتشرف وزارة الثقافة والإرشاد القومي بعرض المشروع المرافق على السيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي ارتآها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير الثقافة والإرشاد القومي



## قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١

فى شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية وبإلغاء القانون رقم ٣٧٣  
لسنة ١٩٥٦ بخصوص تنظيم عرض الأفلام المصرية(\*)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — على دور العرض السينمائى العامة فى الجمهورية العربية المتحدة أن تخصص فى كل موسم فترة لا تقل عن أسبوع لعرض الأفلام المصرية ، وتقسم السنة فى حكم هذه المادة إلى ثلاثة مواسم تبدأ من أول سبتمبر ، وأول يناير ، وأول مايو على التوالى ، ولا يسرى حكم هذه المادة أثناء فترة الإغلاق التى تقع خلال أحد المواسم المشار إليها إذا تجاوزت هذه الفترة مدة تزيد على شهرين .

مادة ٢ — يقصد بالأفلام المصرية فى تطبيق أحكام هذا القانون ، الأفلام الناطقة باللغة العربية ، والمنتجة برأس مال مصرى أو التى أسهم فى إنتاجها رأس مال مصرى بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ .

ولا تعتبر من الأفلام سالفة الذكر الأفلام القصيرة المعدة للإعلان أو للإرشاد أو للأنباء .

مادة ٣ — على دور العرض السينمائى فى الجمهورية العربية المتحدة أن تعرض الأفلام المصرية سواء كانت اخبارية أو ثقافية أو إرشادية متى رأت وزارة الثقافة عرضها وذلك فى الموعد وعلى الوجه الذى تحدده الوزارة .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بالأحكام السابقة لوزير الثقافة لإصدار القرارات اللازمة لتنظيم عرض الأفلام السينمائية المصرية والأجنبية بكافة أنواعها فى الدور العامة للعرض السينمائى ، وله فى ذلك تحديد مواعيد وشروط ومقابل عرض هذه الأفلام .

---

( \* ) الجريدة الرسمية فى أول إبريل سنة ١٩٧١ - العدد ١٣ .

مادة ٥ - تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون على لجنة يصدر وزير الثقافة قراراً بتشكيلها وبالإجراءات التي تتبع أمامها وبالرسوم التي تقرر على التظلم بما لا يتجاوز خمسة جنيهات .

ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة للوزارة وتفصل هذه اللجنة في كل خلاف ينشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة لها .

مادة ٦ - يعاقب مدير دار العرض المسئول التي وقعت فيها مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحكامه بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه إذا ارتكب جريمة مماثلة خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم الأول تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن أربعمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه .

كما يجوز الحكم بإغلاق الدور في كل الحالات مدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهرين .

ولا ترفع الدعوى العمومية تطبيقاً لهذا القانون إلا بعد موافقة وزير الثقافة بعد أخذ رأى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة .

مادة ٧ - يضع وزير الثقافة القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية وذلك فيما يتعلق بعدد ونوعية الأفلام ، مع مراعاة القواعد التي تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير ، في حدود السياسة النقدية للدولة .

ولا يجوز الترخيص باستيراد أو تصدير الأفلام السينمائية إلا بعد موافقة لجنة تشكل بقرار من وزير الثقافة برئاسة مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسينما وعضوية ممثلين عن وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والشئون الاجتماعية ، والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، واثنين من المشتغلين بالفنون والآداب يختارهما الاتحاد الاشتراكي العربي واثنين من المشتغلين بالتوزيع السينمائي في القطاع الخاص .

ويجوز لدوى الشأن أن يتظلموا إلى وزير الثقافة من قرارات هذه اللجنة في  
ميعاد لا يجاوز أربعة عشر يوماً من تاريخ ابلاغهم بها .

يكون قرار الوزير في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٨ - يصدر وزير الثقافة قراراً بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام  
هذا القانون ويكون لهم صفة مأموري الضبط القضائي .

كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ - يلغى القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ وكل ما يخالف ذلك  
من أحكام .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ المحرم سنة ١٣٩١ ( ٢٧ مارس ١٩٧١ ) .

### مذكرة ايضاحية

لمشروع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١

كشف التطبيق العملى عن عدم ملاءمة بعض الأحكام التى تضمنها القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم عرض الأفلام المصرية .

فهذا القانون ينص على تحديد أسابيع معينة لعرض الأفلام المصرية ونظراً لما طرأ على صناعة السينما والانتاج السينمائى العالمى وإنشاء القطاع العام فقد رأت إعادة النظر فى هذا القانون بما يتفق والتغيرات الجوهرية التى طرأت على الحقل السينمائى فى البلاد وذلك استجابة لتوصية سبق أن أصدرها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وتوصية أخرى للجنة التنسيق السينمائى بوزارة الثقافة بهدف احاطة الانتاج السينمائى بمزيد من الرعاية والتشجيع وكفالة الفرصة المناسبة لعرض الأفلام المصرية فى دور العرض السينمائى بقرارات وزارية .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق ونص فى مادته الأولى على أن لوزير الثقافة إصدار القرارات اللازمة لتنظيم عرض الأفلام السينمائية فى دور العرض السينمائى العامة بحيث يشمل التنظيم الأفلام المصرية والأجنبية على السواء طويلة كانت أم قصيرة وكذا تحديد الأفلام المصرية وما يأخذ حكمها والجهة الإدارية التى يجوز لها أن تكلف دور العرض السينمائى العامة بعرض الأفلام التسجيلية والقصيرة سواء أكانت ثقافية أم اخبارية أم ارشادية .

كما نص فى مادته الثانية على العقوبات التى توقع لدى مخالفة القواعد الواردة فى قرارات وزير الثقافة التى تصدر فى شأن تنفيذ هذا القانون .

ونصت المادة الثالثة على إلغاء القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وأى حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون .

### قرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٤

بتشكيل لجنة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام  
القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية (\*)

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الأفلام  
السينمائية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية  
العامة للسينما والمسرح والموسيقى ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل لجنة لفض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون  
رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ المشار إليه والقرارات المنفذة له من :

رئيساً	رئيس إدارة الفتوى لوزارة الثقافة بمجلس الدولة
أعضاء	مدير عام قطاع التوزيع بالهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى
	مدير عام الشؤون المالية والإدارية بالهيئة المصرية للسينما والمسرح والموسيقى
	رئيس غرفة صناعة السينما أو من ينوبه

مادة ٢ - يرفع التظلم إلى اللجنة بكتاب موصى عليه ويبين فيه موضوع  
القرار المتظلم منه وأسباب التظلم ، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار  
المتظلم منه ، ويجب أن يكون التظلم مشفوعاً بالمستندات والأدلة المؤيدة لوجهة نظر  
المتظلم وبالإيصال الدال على سداد الرسوم .

---

( \* ) الوقائع المصرية - العدد ١٧٠ تابع في ٢٩ يولييه ١٩٧٤ .

مادة ٣ — تجتمع اللجنة بمقر الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى بمدينة السينما بالهرم أو في المكان الذي يحدده رئيسها .

واللجنة أن تستدعي من تشاء من العاملين المتخصصين بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ المشار إليه لمناقشتهم في موضوع التظلم .

أو أن تكلف خبيراً بوضع تقرير عنه ، دون أن يلتزم بما يرد فيه ويتحمل المتظلم أتعاب الخبير . وعليه أن يقوم بايداع المبلغ الذي تحدده اللجنة على ذمة هذه الأتعاب بخزينة الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى .

وينجوز بناء على تكليف من اللجنة أن يحضر المتظلم إجتماعاتها أو ينيب عنه محامياً أو أن يقدم لها مذكرات مكتوبة .

مادة ٤ — على اللجنة أن تفصل بقرار مسبب في موضوع التظلم خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ ورود التظلم إليها ، وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون نهائية ، وتبلغ أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه .

ويعتبر التظلم مرفوضاً إذا لم يصدر قرار من اللجنة خلال المدة المبينة بالفقرة السابقة .

مادة ٥ — يعد بمقر الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى سجل خاص يقيد فيه تاريخ ورود التظلمات وما تم بشأنها وتاريخ تبليغ قرارات اللجنة إلى أصحاب الشأن وغير ذلك من البيانات .

وينتدب مدير عام الهيئة العاملين اللازمين لأداء أعمال السكرتارية الخاصة بهذه اللجنة .

مادة ٦ — تحدد الرسوم المقررة لرفع التظلم بواقع ( خمسة جنيهات ) وتحصل بمعرفة الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى ولا ترد لأى سبب من الأسباب .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٩٤ ( ٦ يونيو سنة ١٩٧٤ ) .

## وزارة الاعلام والثقافة

قرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٦

بشأن القواعد الأساسية للرقابة على المصنفات الفنية(\*)

وزير الاعلام والثقافة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن منع الأحداث من دخول دور السينما وما يماثلها لمشاهدة ما يعرض فيها ؛

وعلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم للرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والأسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن استثناء هيئة الإذاعة من أحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية ؛

وعلى القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية وتحديد اختصاصاتها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم استيراد الأفلام الأجنبية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٤ بمنع استيراد أو عرض أفلام الكارتيه والسموراي والأفلام المشابهة بجميع أنواعها ؛

### قرر :

المادة الأولى : تهدف الرقابة على المصنفات الفنية المشار إليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ إلى الارتقاء بمستواها الفني وأن تكون عاملاً في تأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية وفي تنمية الثقافة العامة وإطلاق الطاقات الخلاقة للإبداع الفني كما تهدف إلى المحافظة على الآداب العامة والنظام العام وحماية النشر من الانحراف.

المادة الثانية : تحقيقاً للأهداف المشار إليها في المادة السابقة لايجوز الترخيص بعرض أو إنتاج أو الإعلان عن أى مصنف من المصنفات المشار إليها ، إذا تضمن بوجه خاص أمراً من الأمور الآتية :

( ١ ) الدعوات الإلحادية والتعريض بالأديان السماوية والعقائد الدينية وتحييد أعمال الشعوب .

( ٢ ) إظهار صورة الرسول صلى الله عليه وسلم صراحة أو رمزا ، أو صور أحد من الخلفاء الراشدين وأهل البيت والعشرة المبشرين بالجنة أو سماع أصواتهم وكذلك إظهار صورة السيد المسيح أو صور الأنبياء عموماً ، على أن يراعى الرجوع في كل ذلك إلى الجهات الدينية المختصة .

( ٣ ) أداء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وجميع ما تتضمنه الكتب السماوية أداء غير سليم أو عدم مراعاة أصول التلاوة ، أو عدم مراعاة تقديم الشعائر الدينية على وجهها الصحيح .

( ٤ ) عرض مراسم الجنازة أو دفن الموتي بما يتعارض مع جلال الموت .

( ٥ ) تبرير أعمال الرذيلة على نحو يؤدي إلى العطف على مرتكبها أو باتخاذها وسيلة لخدمة غايات نبيلة .

( ٦ ) تصوير الرذيلة أو عرضها على نحو يشجع على محاكاة فاعليها أو تغليب عنصر الرذيلة في سياق الأحداث اكتفاء بالعقاب الذى يناله في النهاية مرتكب الرذيلة إذا كان الأثر العام الذى ينشأ عنه يوحى بتحريض على الرذيلة .



(٧) إظهار الجسم البشري عارياً على نحو يتعارض مع المألوف وتقاليد المجتمع وعدم مراعاة ألا تكشف الملابس التي يرتديها الممثلون عن تفاصيل جسمية تؤدي إلى إخراج المشاهدين أو تتنافى مع المألوف في المجتمع . أو إبراز الزوايا التي تفصل أعضاء الجسم أو تؤكد بها بشكل فاضح .

(٨) المشاهد الجنسية المثيرة أو مشاهدة الشذوذ الجنسي والحركات المادية والعبارات التي توحى بما تقدم .

(٩) المناظر الخليعة ومشاهد الرقص بطريقة تؤدي إلى الإثارة أو الخروج عن اللياقة والحشمة في حركات الراقصين والراقصات والممثلين والممثلات .

(١٠) عرض السكر وتعاطي الخمور والمخدرات على أنه شيء مألوف أو مستحسن وعرض ألعاب القمار واليانصيب بطريقة تشجع على أن تكون مصدراً للرزق .

(١١) استخدام عبارات أو إشارات أو معان بذينة أو تنبؤ عن الذوق العام أو تنميم بالسوقية وعدم مراعاة الحصافة والذوق عند استخدام الألفاظ المقترنة اقتراناً وثيقاً بالحياة الجنسية أو الخطيئة الجنسية .

(١٢) عدم مراعاة قدسية الزواج والقيم المثالية للعائلة أو عرض مشاهد تنافى مع الاحترام الواجب للوالدين ما لم يقصد بها الموعظة الحسنة .

(١٣) عرض الجريمة بطريقة تثير العطف أو تغري بالتقليد أو تضيئ هالة من البطولة على المجرم أو تهون من ارتكاب الفعل الإجرامي والتقليل من خطورته على المجتمع بحيث يوحى بالمحاكاة .

(١٤) عرض جرائم الانتقام والأخذ بالثأر بطريقة تدعو إلى تبريرها .

(١٥) عرض مناظر القتل أو الضرب أو التعذيب أو القسوة عموماً بطريقة وحشية مفصلة : واستخدام الرعب لمجرد الرعب وإخافة الجمهور أو بما يمكن أن يصدده المشاهد .

(١٦) عرض الانتحار بوصفه حلاً معقولاً لمشاكل الإنسانية .

(١٧) عرض الحقائق التاريخية وخاصة ما يتعلق منها بالشخصيات الوطنية بطريقة مزيفة أو مشوهة .

(١٨) التعريض بدولة أجنبية أو بشعب تربطه علاقات صداقة بجمهورية مصر العربية وبالشعب المصري ، ما لم يكن ذلك ضرورياً لتقديم تحليل تاريخي يقتضيه سياق الموضوع .

(١٩) عدم عرض أى موضوعات تمثل جنساً بشرياً أو شعباً معيناً على نحو يعرضه للهزاء والسخرية ، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لأحداث انطباع إيجابي لغاية محددة مثل مناهضة التفرقة العنصرية .

(٢٠) عرض المشكلات الاجتماعية بطريقة تدعو إلى إشاعة اليأس والقنوط وإثارة الخواطر أو خلق ثغرات طبقية أو طائفية أو الإخلال بالوحدة الوطنية .

المادة الثالثة : على القائمين على الرقابة على المصنفات الفنية مراعاة عدم التصريح بالمشاهدة للأحداث الذين تقل سنهم عن ستة عشر عاماً كلما كان العمل الفني منطوياً على موضوعات العنف الزائد والجريمة والجنس بطريقة يمكن أن تؤثر على نفسية الحدث بما تولده من شك أو خوف أو اغراء بالتقليد أو زعزعة لثقتة في قيم المجتمع أو إشاعة لروح اليأس والتشاؤم .

ويحظر حظراً مطلقاً التصريح للصغار الذين تقل أعمارهم عن اثني عشر سنة بمشاهدة أفلام العنف والجنس ، أو أفلام تتضمن مشاهد العنف والجنس .

المادة الرابعة : يراعى عند الترخيص بأى مصنف فني ، ألا يتضمن عنوانه ما يتسم بالإثارة الجنسية أو خدش الحياء وألا يتضمن عبارات بذيئة أو سوقية ، ويجب مراعاة ذلك في جميع الإعلانات الخاصة بالمصنفات الفنية .

المادة الخامسة : تلتزم الجهات المختصة باتحاد الإذاعة والتليفزيون كحد أدنى بالقواعد المشار إليها في المواد السابقة وذلك عند التصريح بعرض أى عمل على شاشة التليفزيون أو عن طريق الإذاعة وعند عرض أى إعلان يتعلق بهذه الأعمال .

ويجب على هذه الجهات أن تراعى بنوع خاص فيما تعرضه التمكن لقيم المجتمع والمستوى الرفيع للعمل الفنى وتجنب ما يكون مبتذلا منه ، ملاحظة فى ذلك أن البرامج التى تعرضها تصل إلى أفراد من جميع الأعمار مما يفرض عليها مسئولية خاصة حماية للصغار .

المادة السادسة : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٩٦ ( ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٦ ) .

دكتور : جمال العطينى

**قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢**  
**بشأن تنظيم العروض السينمائية (١)**

وزير الدولة للثقافة

رئيس المجلس الأعلى للثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١  
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة  
على دور العرض السينمائي ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم المجلس الأعلى للثقافة .

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٠٥  
لسنة ١٩٧٤ بتنظيم عرض الأفلام السينمائية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن عدم إجراء أية تعديلات في  
ثمن تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية دون الرجوع للسلطة المختصة .

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة  
١٩٨٠

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن الحد الأقصى لاجمالي ثمن  
تذكرة دور العرض السينمائي ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بشأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية .

وعلى طلب أصحاب الشأن ( غرفة صناعة السينما ) .

وعلى موافقة وزارة المالية ؛

قرار :

مادة ١ - على دور العرض السينمائي في جمهورية مصر العربية أن تعرض الأفلام المصرية في عيدي الفطر والأضحى ، وعليها أن تعطى على مدار السنة - أولوية العرض للفيلم المصري بحيث لا يجوز عرض الأفلام الأجنبية طالما كانت هناك أفلام مصرية تغطي احتياجات دور العرض وتلتزم دور العرض التي تقدم فيلمين أو أكثر في برنامج واحد بأن يكون أحد هذه الأفلام مصرية على الأقل .

مادة ٢ - تعرض الأفلام السينمائية في دور العرض ( الدرجة الأولى ) في محافظة القاهرة والإسكندرية وفقاً لما يلي :

( أ ) توحد الأسعار في هذه الدور ، بحيث تكون فيه قيمة إجمالي ثمن التذكرة على الوجه التالي :

١ - الصالة ٥٥٠ (خمسة وخمسون مليماً) .

٢ - البلكون ٧٠٠ ( سبعمائة ملجم ) .

٣ - اللوج ٨٥٠ ( ثمانمائة وخمسون مليماً ) .

( ب ) يحدد نصيب كل من ( الفيلم ودار العرض بنسبة ٥٠ ٪ لكل منهما اعتباراً من أسبوع العرض الأول من صافي الإيراد .

ويقصد بصافي الإيراد إجمالي المتحصل من بيع التذاكر بعد خصم الضرائب والرسوم المستحقة بها ، وحق المؤلف في الأداء العلني .

( ج ) يستمر عرض الفيلم إذا حقق أسبوعياً الحد الأدنى لصافي الإيراد المقرر لكل دار عرض من هذه الدور ، وفقاً لما يأتي .

أولاً : في القاهرة :

( ١ ) ٤٥٠٠ جنيه ( أربعة آلاف وخمسمائة جنيه ) لكل من دار العرض ( راديو - ريفولي - كايرو - مترو - مصر بالاس ) .

( ٢ ) ٤١٠٠ جنيه ( أربعة آلاف ومائة جنيه ) لكل من دارى العرض ( ديانا -

قصر النيل ) :

( ٣ ) ٤٠٠٠ جنيه ( أربعة آلاف جنيه ) لكل من دار العرض ( ميامى — أوبرا — روكسى — مودرن ) .

( ٤ ) ٣٧٠٠ جنيه ( ثلاثة آلاف وسبعمائة جنيه ) لدار العرض ( رمسيس ) .

( ٥ ) ٣٥٠٠ جنيه ( ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه ) لكل من دار العرض ( ليدو — بيجال — رومانس — أوديون ) .

( ٦ ) ٣٤٠٠ جنيه ( ثلاثة آلاف وأربعمائة جنيه ) لدار العرض ( القاهرة ) .

( ٧ ) ٢٥٠٠ جنيه ( ألفين وخمسمائة جنيه ) لكل من دار العرض ( الحرية — بالاس — نور مائدى ) .

ثانياً : فى الإسكندرية :

٣٠٠٠ جنيه ( ثلاثة آلاف جنيه ) لكل من دار العرض ( أمير — ريو — مترو — راديو — رياتو — رويال — استراند ) .

وإذا لم يحقق الفيلم الحد الأدنى المقرر يستمر عرضه أسبوعاً تالياً فقط — بشرط أن يضمن موزعة نسبة ٥٠ ٪ من الحد الأدنى المقرر للإيراد لدار العرض ، ولا يعتد بحصيلة بيع التذاكر الجماعية فى احتساب صافى الإيراد سالف الذكر .

مادة ٣ — فى حالة إذا ما قلت عدد حفلات العرض اليومى فى كل دار عن أربع حفلات يراعى الآتى :

( ١ ) فى حالة قيام دار العرض بتخصيص حفلة أو أكثر من حفلات عرض الفيلم لأى غرض آخر تحتسب إيراد هذه الحفلة على أساس أعلى إيراد تحقق فى حفلة مماثلة من نفس الأسبوع .

( ٢ ) فى حالة توقف العرض بالدار حفلة أو عدة حفلات بسبب قوة القاهرة لأى سبب من الأسباب ينخفض الحد الأدنى الأسبوعى المقرر للدار بنسبة عدد الحفلات المعطلة إلى عدد حفلات الأسبوع .

( ٣ ) فى حالة تعطل أجهزة التكييف بدار العرض فيخفض الحد الأدنى لصافى الإيراد المقرر بالمادة الثانية فقرة ( ج ) بنسبة عدد الحفلات المكيفة إلى عدد الحفلات غير المكيفة بواقع ٣٠٪ عن كل حفلة وبحد أقصى ٢٥٪ من الحد الأدنى المقرر أسبوعياً .

ويعول على السلطة القائمة على الرقابة على المصنفات الفنية فى اثبات حالات تعطيل أجهزة التكييف ، ويجب على مدير دار العرض أن يعلق فى مكان ظاهر أن التكييف معطل .

مادة ٤ — لايجوز أن يزيد الحد الأقصى لإجمالى ثمن التذكرة لدور العرض من الدرجة الثانية والثالثة لسائر أنحاء الجمهورية عن ٧٠٠ مليم ( سبعمائة مليم ) على أن يكون ذلك طبقاً لجدول بيان فئات تذاكر دور العرض السينمائي الملحق بالقرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون .

مادة ٥ — تعرض الأفلام السينمائية المصرية فى دور العرض ( الدرجة الثانية والثالثة ) فى محافظتى القاهرة والإسكندرية بنسبة ٤٥٪ للفيلم ، ٥٥٪ لدار العرض على أن تخصم قيمة أفلام التكملة من مجموع الإيراد قبل احتساب هذه النسب .

مادة ٦ — تعرض الأفلام السينمائية فى دور العرض الدرجة الأولى بالمحافظات الأخرى بجمهورية مصر العربية التى تعرض بالنسبة المثوية .

فى الأسبوع الأول ٥٥٪ للفيلم	٤٥٪ لدار العرض .
فى الأسبوع الثانى ٥٠٪ للفيلم	٥٠٪ لدار العرض .
فى الأسبوع الثالث ٤٥٪ للفيلم	٥٥٪ لدار العرض .

مادة ٧ — فى حالة الحجز المسبق لتذاكر الدخول يجوز أن ترد إلى المواطن قيمتها — إن رغب فى ذلك — وذلك فى حالة تعطل أجهزة التكييف .

مادة ٨ — ينخفض الحد الأدنى لكل دار عرض بنسبة ٢٥٪ خلال شهر رمضان على ألا يتمتع الفيلم الذى يمنح هذا التخفيض من استمرار عرضه فى فترة عيد الفطر .

مادة ٩ — تلتزم دور العرض السينمائي بجميع درجاتها بتقديم ما يثبت نوعيتها من حيث الدرجة للأموريات ضرائب الملاهي المختصة بالجمهورية وذلك بناء على شهادة معتمدة من غرفة صناعة السينما ، والاحتفاظ بصورة من هذه الشهادة بمكتب إدارة السينما .

مادة ١٠ — لا يجوز عرض أفلام سينمائية بطريقة الفيديو في الأماكن العامة مثل المقاهي ومثيلاتها .

مادة ١١ — لا يجوز الاتفاق على خلاف ما ورد بأحكام هذا القرار ويعاقب كل من يخالف بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه ، وإذا ارتكب المخالف جريمة مماثلة خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم الأول تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه .

كما يجوز الحكم بإغلاق دار العرض المخالفة مدة لا تقل عن أسبوعين ولا تزيد على شهرين بالإضافة إلى الغرامة الواردة في الفقرة السابقة .

كما يجوز للسلطة المختصة بالرقابة على المصنفات الفنية الأمر بغلق الدار لمدة لا تزيد على أسبوعين في حالة مخالفة أحكام هذا القرار .

مادة ١٢ — يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار ، وعلى إدارة الرقابة على المصنفات الفنية مراقبة تنفيذ هذا القرار .

مادة ١٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٨٢ ،

صدر في أول جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ ( ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ ) .



## وزارة الثقافة

قرار وزارى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣  
بشأن تنظيم استيراد الأفلام الأجنبية (١)

وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن عرض الأفلام السينمائية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة  
للسينما والمسرح والموسيقى ؛

وعلى قرار وزير الثقافة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن تشكيل لجنة الترخيص  
باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية ؛

وعلى قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والأعلام رقم ٨٣٧ لسنة ١٩٧١  
بشأن تنظيم عملية الترخيص باستيراد الأفلام الأجنبية ؛ .

وعلى مذكرة السيد رئيس هيئة السينما والمسرح والموسيقى المؤرخة ١٩ / ٩ / ١٩٧٣

قرر :

مادة ١ - يصرح باستيراد أفلام أجنبية بحد أقصى قدره ٣٠٠ فيلم ( ثلاثمائة )  
فى العام .

مادة ٢ - يراعى فى الأفلام المستوردة أن تكون متفقة مع حاجة مجتمعنا ثقافياً  
وعلمياً ومع تقاليدنا وقيمنا الدينية والأخلاقية وأن تحقق إشباعاً لاحتياجاتنا من الفكر  
العالمى وأن تقدم التقدم العلمى والبحوث التى تسهم فى تقدم البشرية وأن تبرز  
الشجاعة والبصيرة فى سبيل المثل العليا وأن تعالج الانحراف والأمراض الاجتماعية .

ويحظر استيراد أفلام العنف والجريمة والإثارة الجنسية والانحرافات للشباب إذا قصد بها مجرد الإثارة الرخيصة والنجاح التجارى وكذلك أفلام التعصب أو التفرقة العنصرية وإبادة الجنس البشرى أو ما يتعارض مع النظم السياسية للدولة .

مادة ٣ - تنظم عملية استيراد الأفلام الأجنبية طبقاً للقواعد التالية :

(أولاً) الشروط التى يجب أن تتوافر فى مكاتب استيراد الأفلام الأجنبية :

١ - أن يكون مصرى الجنسية وله حق العمل فى مصر .

٢ - أن يكون مقيداً بالسجل التجارى .

٣ - أن يكون عضواً فى غرفة صناعة السينما .

٤ - أن لا يكون قد صدرت أحكام مخلة بالشرف ضد صاحب أو مدير المكتب

المسئول متعلقة بنشاط المكتب واستعماله فى غير الغرض المعد له .

٥ - أن تتوافر فى المكتب أحد الشروط التالية :

(أ) أن يكون قد مضى عليه خمس سنوات فأكثر فى توزيع الأفلام الأجنبية .

(ب) أو أن يكون قد وزع خمسة أفلام مصرية طويلة على الأقل .

(ج) أو أنتج لحسابه ثلاثة أفلام مصرية طويلة .

٦ - أن يكون مقيداً بسجل المستوردين طبقاً للشروط التى تعدها الهيئة المصرية

العامة للسينما والمسرح والموسيقى :

( ثانياً ) حصص الاستيراد :

١ - يمنح المستورد الذى تتوفر فيه الشروط الموضحة بالبند السابق حصة تعادل

متوسط عدد الأفلام التى كان يستوردها فى الخمس سنوات السابقة على صدور القانون

رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ بحد أدنى فيلمين وبحد أقصى خمسة أفلام فى العام إذا كان قد سبق

له الاستيراد وفى حدود فيلمين إذا كان يستورد للمرة الأولى .

٢ - تمنح مكاتب الشركات الأجنبية حصة سنوية تحدد بواسطة لجنة الاستيراد حسب احتياج سوق العرض الداخلى فى حدود الكمية المصرح بها فى المسادة الأولى من هذا القرار .

٣ - يكون للهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى حق استيراد أى عدد من الأفلام لمواجهة احتياجاتها واحتياجات السوق .

٤ - تعفى الأفلام المستوردة بطريق المبادلة بشرط المعاملة بالمثل وكذلك الأفلام العربية من القيود الخاصة بهدف الاستيراد .

ثالثاً ( شروط الاستيراد (١) :

١ - يقدم طلب الاستيراد إلى لجنة الترخيص باستيراد وتصدير الأفلام على النموذج الذى تعده اللجنة لهذا الغرض ولا يلتفت إلى أى طلب لا يستوفى هذا الشرط .

٢ - للهيئة الحق فى الإفراج عن الأفلام الأجنبية من الجمارك إفراجاً مؤقتاً تحت إشراف الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية ولا يمنح الإذن بالإفراج النهائى إلا بعد إجازة الرقابة على ألا يعطى ترخيص عرض الفيلم إلا بعد سداد الرسوم الجمركية والرقابية ودعم السينما .

٣ - الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية هى الجهاز الفنى الذى يقرر صلاحية الفيلم من الناحية الموضوعية ويجبر عرضه فى إطار التعليات التى توافق عليها لجنة الترخيص باستيراد وتصدير الأفلام .

٤ - لا يصرح باستيراد أكثر من نسخة إضافية واحدة للفيلم الأجنبى أثناء مدة استغلاله إلا فى حالة تلف إحدى النسختين وبموافقة لجنة الترخيص باستيراد وتصدير الأفلام السينمائية .

ويصرح بطبع نسخ إضافية من أى فيلم محلياً بالشروط الآتية :

(أ) أن يكون الفيلم مصرحاً بعرضه من الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية وفى حدود مدة استغلال الفيلم طبقاً لعقد التوزيع أو عقد الشراء .

---

( ١ ) عدل البند (ثالثاً) من المادة الثالثة بالقرار الوزارى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٧٦ الوقائع

المصرية - العدد ١٢٠ فى ٢٤ / ٥ / ١٩٧٦ .

(ب) ألا يتعارض طلب طبع النسخ الإضافية محلياً مع عقد شراء أو توزيع الفيلم

(ج) تتولى إدارة الاستيراد بالهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى والمناظر بها تنفيذ أعمال لجنة الترخيص باستيراد وتصدير الأفلام والإشراف على تنفيذ الشروط الخاصة بطبع النسخ الإضافية محلياً وألا يتم الطبع إلا بعد حصول صاحب الشأن على موافقة كتابية من هذه الإدارة إلى معامل الطبع المزمع طبع النسخ بها .

(د) الموافقة على الترخيص بالاستيراد شخصية ولا يجوز التنازل عنها للغير بأى حال من الأحوال وتسرى الموافقة لمدة سنة من تاريخ صدورها بحيث تسقط الموافقة بعد مضي هذه المدة ولا يجوز تجديدها .

مادة ٤ - لا يرفع أى فيلم مصرى من دار العرض فى جمهورية مصر العربية فى العروض الأولى مادامت إيرادات الفيلم تحقق الحد الأدنى المقرر لكل دار على ألا يزيد هذا الحد عن ١٦٠٠ جنيه فى الأسبوع فإذا لم يحقق ٥٠ ٪ من الحد الأدنى المقرر فى الأربعة أيام الأولى يرفع الفيلم فى نهاية الأسبوع .

مادة ٥ - لا يجوز أن يكون نصيب الفيلم المصرى فى العرض الأول من إيرادات العرض ابتداء من الأسبوع الرابع أقل من ٤٥ ٪ من صافى الإيرادات والمقصود بصافى الإيرادات هو الإيراد الإجمالى بعد خصم ضريبة الملاحى والرسوم الملحقه بها

مادة ٦ - تخصص دور العرض فى جمهورية مصر العربية فى عيذى الفطر والأضحى لعرض الأفلام المصرية مادام هناك أفلام مصرية تغطى كل دور الدرجة الأولى .

مادة ٧ - على لجنة الترخيص باستيراد الأفلام السينائية والإدارية العامة للرقابة على المصنفات الفنية تنفيذ هذا القرار .

مادة ٨ - يلغى القرار رقم ٨٣٧ لسنة ١٩٧١ وكل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

تحريراً فى ٩ شوال سنة ١٣٩٣ ( ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ) .

يوسف السباعى

## وزارة الثقافة والتعليم والبحث العلمى

قرار وزارى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٩ (\*)

وزير الثقافة والتعليم والبحث العلمى :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن الرسوم السينمائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ؛

وعلى قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن إنشاء نقابة المهن السينمائية والتمثيلية والموسيقية والاتحاد العام لتلك النقابات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد الأوراق والمحركات الخاصة لرسم التمثية السينمائية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن العقود والأوراق المتعلقة بانتاج وتوزيع وعرض الأفلام السينمائية التى تستحق عليها رسم التمثية السينمائية ؛

قرر :

مادة ١ - الأوراق والمحركات والمستندات التى تخضع لرسم التمثية السينمائية هى كافة العقود والأوراق وغيرها المتعلقة بانتاج وتوزيع وعرض وتصدير الأفلام السينمائية مثل عقود استغلال الأفلام بواقع ٥٠ مليا عن كل ورقة والعقود التى تبرم بين المعلنين وصاحب دار العرض بواقع ٨٠ مليا عن كل ورقة والعقود التى تبرم بين المنتج والفنانين بواقع ٥٠ مليا عن كل ورقة والعقود التى تبرم بين المنتج والاستوديو بواقع ٨٠ مليا عن كل ورقة وعقود العمل التى تتعلق بانتاج السينمائي بواقع ١٠ مليات عن كل ورقة على أن يحصل الرسم على كل من بيده نسخة من أى عقد من العقود المشار إليها وكذا الصور الفوتوغرافية التى تلتصق بدور العرض بواقع ١٠ مليات عن كل صورة وكشف الإيراد اليومى بالسينما بواقع ٥٠ مليا عن

(\*) الوقائع المصرية فى ٢٩ يناير سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٥ .

كل صورة ويتحمل الرسم كل من بيده صورة أو أوراق تسليم المهمات السينمائية بواقع ١٠ مليات عن كل ورقة .

مادة ٢ — الأوراق والمحركات والمستندات التي تخضع لرسم تمغة نقابات المهن السينمائية والتمثيلية والموسيقية المقررة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ وقدرها ١٠٠ مليم ومى :

(١) جميع الشكاوى المقدمة لكل نقابة أو الاتحاد من الأعضاء أو من الغير .

(٢) طلبات القيد للعضوية العاملة أو المنتسبة التي تقدم لكل نقابة .

(٣) العقود التي تبرم بين المنتجين والوسطاء الفنيين والفنانين فى أى مجال فى بواقع ١٠٠ مليم عن كل ورقة من أوراق العقد .

(٤) عقود استغلال المصنفات الفنية ( سينا وفيديو ومسرح وخلافه ) بواقع ١٠٠ مليم عن كل ورقة من أوراق العقد .

(٥) العقود التي تبرم بين المعلنين وأصحاب دور العرض أو الجهات المختصة المختلفة بواقع ١٠٠ مليم عن كل ورقة من أوراق العقد .

(٦) العقود التي تبرم بين المنتجين والاستوديو بواقع ١٠٠ مليم عن كل ورقة من أوراق العقد .

(٧) العقود التي تبرم بين المنتجين والموزعين والمصورين بواقع ١٠٠ مليم عن كل ورقة من أوراق العقد .

(٨) عقود العمل التي تتعلق بأى إنتاج لأى مصنف فى بواقع ١٠٠ مليم عن كل ورقة من أوراق العقد على أن يحصل الرسم على كل من بيده نسخة من أى من العقود المشار إليها .

(٩) أوراق تسليم مهمات المصنفات الفنية بواقع ١٠٠ مليم عن كل ورقة .

(١٠) الطلبات التي تقدم لكل نقابة للتصريح بالعمل المؤقت أو أية أوراق تقدم لكل نقابة تتعلق بأوجه نشاط أعضائها .

(١١) طلبات الالتحاق بالمعاهد الفنية التى يتعاق عملها بالأنشطة الفنية (سينمائية وموسيقية وتمثيلية ) .

(١٢) الطلبات التى تقدم من ذوى الشأن إلى الرقابة على المصنفات الفنية بشأن القصة والسيناريو والأغنية — والتسجيل الصوتى والمسرحية والوساطة الفنية وطلبات العرض العام أو الخاص أو التصدير لأى مصنف فنى من المصنفات الفنية الخاضعة للقوانين الرقابية بواقع ١٠٠ ملجم عن كل ورقة من أوراق تلك الطلبات .

(١٣) طلبات الاشتراك فى المهرجانات أو المسابقات الفنية بأى عمل فنى .

(١٤) الشهادات التى تصدر من كل نقابة لأصحاب الشأن .

(١٥) كل ما يستجد من أوراق أو مستندات تتعلق بأنشطة النقابات الثلاثة أو اتحادها أو أنشطة أعضائها .

مادة ٣ — يتولى الاتحاد العام لنقابات المهن السينمائية والموسيقية والتمثيلية تحصيل قيمة رسم تمغة تلك النقابات وتوزيعها على مستحقيها من تلك النقابات .

مادة ٤ — باغى كل حكم مخالف لنصوص هذا القرار .

مادة ٥ — على الجهات المختصة تنفيذ القرار ، وينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره ؟

تحريرا فى ٢١ رجب سنة ١٣٩٩ ( ١٦ يوفية سنة ١٩٧٩ ) .

وزير الثقافة والتعليم والبحث العلمى

توقيع

د . حسن محمد إسماعيل

## قرار وزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ (١)

بشأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية

وزير الدولة للثقافة والإعلام

ورئيس المجلس الأعلى للثقافة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ؛  
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية ؛  
وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة  
على دور العرض السينمائي ؛  
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم المجلس الأعلى للثقافة ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٠٥  
لسنة ١٩٧٤ بتنظيم عرض الأفلام السينمائية ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن عدم إجراء أية تعديلات في  
ثمن تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية دون الرجوع للسلطة المختصة ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة  
١٩٨٠ : وعلى موافقة السيد / وزير المالية ؛

قرر :

مادة أولى : على دور العرض السينمائي في جمهورية مصر العربية أن تعرض الأفلام  
السينمائية المصرية في عيدي الفطر والأضحى ، وعليها أن تعطى — على مدار السنة —  
أولوية العرض للفيلم المصري بحيث لا يجوز عرض الأفلام الأجنبية طالما كانت هناك  
أفلام مصرية تغطي احتياجات دور العرض ، وتلتزم دور العرض التي تقدم فيلمين  
أو أكثر في برنامج واحد بأن يكون أحد هذه الأفلام مصرياً على الأقل .

---

( ١ ) الوقائع المصرية العدد ٢٢٣ في ٢٨ / ٩ / ١٩٨٠ .



مادة ثانية : تعرض الأفلام السينمائية المصرية في دور العرض ( الدرجة الأولى ) في محافظتى القاهرة والإسكندرية بالنسبة المثوية وفقاً لما يلى :

( أ ) يحدد نصيب كل من الفيلم ودار العرض بنسبة ٥٠ ٪ لكل منهما اعتباراً من أسبوع العرض الأول من صافى الإيراد .

ويقصد بصافى الإيراد إجمالى المتحصل من بيع التذاكر بعد خصم الضرائب والرسوم الملحقه بها ، وحق المؤلف فى الأداء العلنى .

( ب ) يستمر عرض الفيلم إذا حقق أسبوعياً الحد الأدنى لصافى الإيراد المقرر لكل دار عرض من دور عرض الدرجة الأولى وفقاً لما يأتى :

١ - ٣١٠٠ جنيه ( ثلاثة آلاف ومائة جنيه ) لكل من دور العرض ( راديو - ريفولى - كايرو - مترو - مصر بالاس ) .

٢ - ٢٨٠٠ جنيه ( ألفان وثمانمائة جنيه ) لكل من دارى عرض ( ديانا - قصر النيل ) .

٣ - ٢٧٠٠ جنيه ( ألفان وسبعمائة جنيه ) لكل من دارى عرض ( ميامى - أوبرا ) .

٤ - ٢٦٠٠ جنيه ( ألفان وستمائة جنيه ) لدار عرض ( رمسيس ) .

٥ - ٢٥٠٠ جنيه ( ألفان وخمسمائة جنيه ) لكل من دور عرض ( ليدو - بيجال - رومانس ) .

٦ - ٢٣٠٠ جنيه ( ألفان وثلاثمائة جنيه ) لدار عرض ( القاهرة ) .

٧ - ١٧٥٠ جنيه ( ألف وسبعمائة وخمسون جنيهاً ) لدارى عرض ( روكسى ومودون ) .

٨ - ١٥٠٠ جنيه ( ألف وخمسمائة جنيه ) لكل من دار عرض الحرية - بالاس - نورماندى ) .

٩ - ١٢٥٠ جنيه ( ألف ومائتان وخمسون جنيهاً ) لدار عرض ( أوديون ) .

في الإسكندرية :

١ - ٢١٠٠ جنيه ( ألفان ومائة جنيه ) لكل من دور عرض ( أمير - ريو - مترو - راديو - رياتو - رويال ) .

٢ - ١٩٥٠ جنيه ( ألف وتسعمائة وخمسون جنيها ) لدار عرض ( ستراند ) .

وإذا لم يحقق الفيلم الحد الأدنى المقرر يستمر عرضه أسبوعا تاليا فقط بشرط أن يضم من موزعه نسبة ٥٠٪ من الحد الأدنى المقرر للإيراد لدار العرض ، ولا يعتد بحصيلة بيع التذاكر الجماعية في احتساب صافي الإيراد سالف الذكر .

مادة ثالثة : في حالة إذا ما قلت عدد حفلات العرض اليومي في كل دار عن أربع حفلات يراعى الآتى :

١ - في حالة قيام دار العرض بتخصيص حفلة أو أكثر من حفلات عرض لأى غرض آخر يحتسب إيراد لهذه الحفلة على أساس أعلى إيراد تحقق في حفلة مماثلة من نفس الأسبوع .

٢ - في حالة توقف العرض بالدار حفلة أو عدة حفلات بسبب قوة قاهرة لأى سبب من الأسباب ينخفض الحد الأدنى الأسبوعي المقرر للدار بما يوازى أعلى إيراد حفلة أو حفلات مثيلة من نفس الأسبوع .

٣ - في حالة تعطل أجهزة التكييف بدار العرض فيخفض الحد الأدنى لصافي الإيراد المقرر بالمادة الثانية فقرة ( ب ) بنسبة عدد الحفلات المكيفة إلى عدد الحفلات الغير مكيفة بواقع ٣٠٪ عن كل حفلة وبحد أقصى ٢٥٪ من الحد الأدنى المقرر ، ولا يؤثر ذلك على نصيب موزع الفيلم الذى يستمر في تقاضى النسبة المقررة في المادة الثانية فقرة ( أ ) وهى ٥٠٪ من الحد الأدنى المقرر .

ويعول على السلطة القائمة على الرقابة على المصنفات الفنية في إثبات حالات تعطل أجهزة التكييف ، ولذوى الشأن إثبات هذه الحالة بأى طريق من طرق الإثبات ، ويجب على مدير دار العرض أن يعلن في مكان ظاهر أن التكييف معطل .

مادة رابعة : تعرض الأفلام السينمائية المصرية في دور العرض ( الدرجة الثانية والثالثة ) في محافظتى القاهرة والإسكندرية بنسبة ٤٥ ٪ للفيلم و ٥٥ ٪ لدار العرض على أن تخصم قيمة أفلام التكملة من مجموع الإيراد قبل احتساب هذه النسب .

مادة خامسة : تعرض الأفلام السينمائية المصرية في دور العرض الدرجة الأولى بالمحافظات الأخرى بجمهورية مصر العربية التى تعرض بالنسبة المئوية :

في الأسبوع الأول : ٥٥ ٪ للفيلم ٤٥ ٪ لدار العرض

في الأسبوع الثانى : ٥٠ ٪ للفيلم ٥٠ ٪ لدار العرض

في الأسبوع الثالث وما يتلوه : ٤٥ ٪ للفيلم ٥٥ ٪ لدار العرض

مادة سادسة : يكون الحد الأقصى لتذكرة الدخول واحدا في دور العرض المتماثلة والواردة بالمادة الثانية فقرة ( ب ) .

مادة سابعة : في حالة الحجز المسبق لتذاكر الدخول ، ترد إلى المواطن قيمتها إن رغب في ذلك ، وذلك في حالة تعطل أجهزة التكييف .

مادة ثامنة : بالنسبة لدور العرض الجديدة أو المستحدثة يتم تحديد الحد الأدنى لصافى الإيراد بحسب وضع الدار ومكانتها وتعامل بالفئة الأعلى لذلك لمدة الخمس سنوات الأولى من بدء التشغيل .

مادة تاسعة : ينخفض الحد الأدنى لكل دار عرض بنسبة ٢٥ ٪ خلال شهر رمضان على ألا يتمتع الفيلم الذى يمنح هذا التخفيض من استمرار عرضه في فترة عيد الفطر .

مادة عاشرة : يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار ، وعلى الرقابة على المصنفات الفنية مراقبة تنفيذ هذا القرار .

مادة إحدى عشرة : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ٥ رمضان سنة ١٤٠٠ ( ١٧ يولييه سنة ١٩٨٠ ) .

منصور حسن

### قرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢

بتحديد الرسم الذى يحصل عند منح ترخيص الرقابة بعرض  
الأفلام المستوردة داخل البلاد

وزير المالية :

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن  
الرسوم الخاصة بدعم السينما .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق دعم السينما .

وعلى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٠  
لسنة ١٩٥٨ بتحديد الرسوم الخاصة بدعم السينما .

وبناء على اقتراح السيد / وزير الدولة للثقافة .

قرر :

( مادة ١ )

تحصل عند منح ترخيص الرقابة بعرض الأفلام المستوردة داخل البلاد الرسوم  
الآتية :

أولا : ثلاثمائة جنيه عن كل فيلم طويل مقاس ٣٥ مم فما فوق ويعتبر من الأفلام  
الطويلة كل فيلم يزيد مدة عرضه على ثلاثين دقيقة .

وتعتبر الأفلام المقسمة إلى حلقات أفلام طويلة متى زادت مدة عرض الفيلم  
فى مجموعه على ثلاثين دقيقة ويحصل الرسم الكامل عن كل منهم عند وروده كله  
أو ورود بعض حلقاته وفى الحالة الأخيرة لا يحصل رسم عند ورود باقى الحلقات .

ثانيا : فى حالة استيراد نسخة جديدة من الفيلم بعد مضى ٣ سنوات من تاريخ التصريح بعرضه لأول مرة فى جمهورية مصر العربية يدفع رسم قدره مائة وخمسون جنها عن كل فيلم .

ثالثا : فى حالة إدخال أى تعديل فى الفيلم سواء قبل مضى الثلاث سنوات أو بعدها يحصل رسم كامل عليه .

رابعا : بالنسبة للأفلام الطويلة من مقاس ١٦ مم فأقل يحصل رسم قدره مائة وعشرون جنها عن كل فيلم .

خامسا : يحصل رسم قدره عشرة جنيهات عن كل فيلم قصير أو جريدة أو مقدمة.

#### ( مادة ٢ )

على الجهات القائمة على تحصيل رسوم الرقابة على الأفلام ومنحها تصاريحات العرض داخل جمهورية مصر العربية تنفيذ هذا القرار .

#### ( مادة ٣ )

يجوز الإعفاء من كل أو بعض الرسوم المذكورة بالمادة ( ١ ) إذا كانت الأفلام مستوردة لأغراض علمية أو ثقافية أو كانت واردة على سبيل التبادل بين جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول تنفيذا لاتفاقية ثقافية معقودة معها ويكون الإعفاء بقرار من وزير الدولة للثقافة بناء على توصية مجلس إدارة صندوق دعم السينما .

#### ( مادة ٤ )

يلغى قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

#### ( مادة ٥ )

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٢ رجب سنة ١٤٠٢ ( ٦ مايو سنة ١٩٨٢ ) .

دكتور / محمود صلاح الدين حامد

## قرار وزارى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٦ (١)

وزير الثقافة :

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الرسوم الخاصة بدعم السينما والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق دعم السينما المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ .

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ بتحديد الرسم الذى يحصل عند منح ترخيص الرقابة بعرض الأفلام المستوردة داخل البلاد .

قرر :

مادة أولى — يعنى من رسوم دعم السينما المنصوص عليها فى قرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه :

١ — الأفلام الواردة على سبيل التبادل الثقافى إذا نصت الاتفاقيات صراحة على تبادل الأفلام .

٢ — الأفلام التى تعرض فى المهرجانات الدولية داخل الجمهورية مصر العربية ؛

مادة ثانية — لا يجوز إصدار إعفاءات من كل أو بعض رسم دعم السينما المشار إليه سواء للعرض العام أو الخاص إلا وفقا لحكم المادة ٣ من قرار وزير المالية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ ومن خلال الهيئة العامة لصندوق دعم السينما .

مادة ثالثة — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٦ .

وزير الثقافة  
الدكتور أحمد هيكى

## وزارة الدولة للثقافة

### قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٤ (١)

---

وزير الدولة للثقافة

رئيس المجلس الأعلى للثقافة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم الرقابة على الأشرطة  
السينمائية .

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى  
للثقافة والقرارات المعدلة له .

وعلى قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم العروض السينمائية .

وعلى قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ .

وعلى قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ .

وعلى ما انتهت إليه لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع غرفة صناعة  
السينما .

وما انتهت إليه اللجنة المشكلة بالقرار ٢٢ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه .

---

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٢٥ في ٢٨ / ٥ / ١٩٨٤ .

قرر :

( مادة أولى )

لا يجوز عرض الأفلام السينمائية بطريقة الفيديو في المقاهى ويجوز عرضها في غير ذلك من الأماكن العامة بعد أداء حقوق منتجها والحصول على ترخيص بالعرض من الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية .

( مادة ثانية )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠ / ٢ / ١٩٨٤ .

محمد عبد الحميد وضوان



طبع بالمهنة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٨/٢٦٦٠

رئيس مجلس الإدارة  
ومزى السيد شعبان

المهنة العامة لشئون المطابع الأميرية  
١٨٦٩س١٩٨٧ — ١٠٢٤

- |  |   |
|--|---|
| - قانون التشرىعات الصحية<br>والعلاجية      | - قانون الخدمة العامة للشباب                                    |
| - قانون مزاولة مهنة الطب<br>والصيدلة       | - قانون الرسوم القضائية   |
| - قانون مجلس الدولة                        | - قانون الأحوال المدنية   |
| - قانون الجامعات ولائحته                   | - نماذج العقد الابتدائي   |
| - قانون الري والدرف                        | - قانون التأمين الاجتماعي                                       |
| - قانون التعاون الاسكاني                   | - قرار وزير التأمينات ١٠٤ لسنة<br>١٩٨٥                          |
| - قانون النقابات العمالية                  | - قانون الادارات القانونية (جزءان)                              |
| - قانون استثمار المال العربي<br>والاجنبي   | - قانون التعاون الزراعي   |
| - لائحة المحفوظات                          | - قانون التأمين على عمال المقاولات                              |
| - قانون السلطة القضائية                    | - قانون الثروة السمكية  |
| - قانون الهجرة                             | - قانون السلك الدبلوماسي<br>والقنصلي                            |
| - قانون الأحوال الشخصية<br>للمسلمين        | - قانون البنك المركزي ونظام النقود                              |
| - قانون الأحوال الشخصية<br>لغير المسلمين   | - قانون فرض رسم تنمية الموارد<br>المالية للدولة                 |
| - قانون العاملين بالقطاع العام             | - قانون الطرق العامة  |
| - مناسك الحج                               | - قانون الاشراف والرقابة على<br>التأمين                         |
| - قانون الجوازات                           | - قانون التأمين على اصحاب<br>الاعمال                            |
| - قانون التقاعد والتأمين للقوات<br>المسلحة | - قانون الاسلحة والدخائر  |
| - قانون حماية الآثار                       | - لائحة المأذونين   |
| - قانون الجمعيات والمؤسسات                 | - قرارات تحديد نسب الربح  |
| - قانون الأراضي الصحراوية                  | - قانون السجل الصناعي   |
| - قانون المطبوعات                          | - قانون سلطة الصحافة  |
| - قانون الكسب غير المشروع                  | - لائحة قانون سلطة الصحافة                                      |
| - قانون المرور                             | - قانون نقابة المهن الاجتماعية<br>ونقابة المحفظين               |
| - قانون المحال العامة                      | - قوانين نقابات المهن التطبيقية<br>والتشكيلية والفنون التطبيقية |
| - قانون ترخيص الملاهي                      | - قانون نقابة المهن التمثيلية<br>والسينمائية والموسيقية         |
| - قانون تراخيص المحال الصناعية             | - قانون نقابة مهن التمريض                                       |
| - قانون حماية حق المؤلف                    | - قوانين نقابات التجار<br>والمهندسين والنقابات الأخرى           |
| - قانون الضريبة على العقارات<br>المبنية    | - قوانين المهن الطبية   |
| - قانون التوثيق والشهر                     | - قانون الأسماء والدفاتر التجارية                               |
| - قانون تأجير العقارات المملوكة<br>للدولة  | - قانون بيع المحال التجارية                                     |
| - قانون الشرطة                             | - قانون الوزن والقياس والكيل                                    |
| - قانون التعاون والتسويق الجبيري           |   |

- قانون تنظيم الأزهر الشريف	- قانون بعض البيوع التجارية
- قانون الرسوم الصحية والحجر	- قانون براءة الاختراع
الصحي	- قانون التجارة
- قانون الغرف التجارية	- قانون التجارة البحرية
- قانون تنظيم الشهر العقاري	- قانون المجتمعات العمرانية
- قانون الموازنة العامة للدولة	- قانون شروط الخدمة والترقية
- قانون التعريف الجمركية	لضباط القوات المسلحة
- قانون الاكتتاب ولائحته	- قانون خدمة ضباط الشرف
- قانون المشردين والمشتبه فيهم	والصف والجنود
- قانون الغرف الصناعية	- قانون المجالس الطبية
- قانون هيئة قضايا الدولة	- قانون التوحيد القياس وتنظيم
- قرار وزير الزراعة رقم ٦٤٦	الصناعة
لسنة ١٩٨٦	- قانون أكاديمية الشرطة
- قرار وزير التموين رقم ٤٩١	- قانون المعد والمشايع
لسنة ١٩٨٦	- قانون النظافة العامة
- قانون المهن الزراعية	- قانون مزاولة مهنة المحاسبة
- قانون مهنة التمريض	- أنظمة التأمين الاجتماعي
- قانون تصفية الأوضاع الناشئة	- قانون النظام الداخلي لجمعيات
عن اصلاح الزراعي	الاسكان
- قانون تأهيل المعوقين	- قانون الجمعيات التعاونية
- لائحة المعاهد العالية	- قانون الاستيراد والتصدير
- قانون صندوق تمويل مشروعات	- قانون المنشآت الطبية
الاسكان	- قانون البورصات المالية
- قانون دور الحضارة	- قانون النظام الأساسي للكليات
- قانون البنوك والائتمان	العسكرية
- قانون مكافحة المخدرات	- قانون اصلاح الزراعي
- قانون الهيئات الخاصة للشباب	- لائحة الاستيراد والتصدير
والرياضة ( جزء اول )	- قانون التأمين على عمال المخازن
- الأنظمة الأساسية المتعلقة بقانون	- قانون التأمين الاجباري على
الشباب والرياضة ( جزء ثاني	السيارات
وثالث )	- قانون تنظيم تجارة الادوية
- نقابة المهن الرياضية ( جزء رابع )	- قانون التعبئة العامة والامن
	القومي

- قانون عقد العمل البحري	- قانون الباحثين العلميين
- قانون رسوم الموانئ والمنائر	- قرارات بشأن المركز القومي
- قانون نقل البضائع	للبحوث واكاديمية البحث العلمى
- قانون ضريبة الاطيان الزراعية	- قانون النظام الاساسى للمؤسسة
- قانون الطيران المدنى	الثقافية والاجتماعية
- قانون نقابة المهن العلمية	- قرارات وزير الاقتصاد بشأن
- قانون نقابة الصحفيين واتحاد	انشاء سوق حرة للنقد الاجنبى
الكتاب	- قانون الرقابة الادارية
- موسوعة المباني اربعة اجزاء	- قرارات وزير الزراعة بانشاء
- قرارات تنظيم الصناعة جران	حدائق الفاكه وما يتعلق بها
- قوانين الحماية من التلوث	



